جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمـــال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة 27 - أيلول 2024

Investment for Future

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمـع الأعمـــال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

في هذا العدد

إفتتاحية العدد	3
جمعية رجال الأعمال تستضيف اجتماعاً لمجلس الأعمال الأردني التركي	4
جمعية رجال الأعمال الأردنيين والنهضة العربية (أرض) تكرمان رجال الأعمال في الأردن	6
الطباع يؤكد عمق العلاقات الاقتصادية بين الأردن وسلطنة عُمان	8
الطباع: الأردن نجح في كبح الموجة التضخمية رغم التحديات في المنطقة	9
رجال الأعمال تهنئ الوطن بعيد الاستقلال الثامن والسبعين	11
جمعية رجال الأعمال وتجارة الأردن تنظمان اجتماعاً اقتصادياً أردنياً فلسطينياً	12
مذكرة تفاهم بين جمعية رجال الاعمال ومنتدى الأعمال الأردني اللبناني للنهوض بالعلاقات الاقتصادية والتجارية	14
"رجال الأعمال" تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع رواندا	17
رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية مع جنوب افريقيا	18
مؤتمر الاستجابة الإنسانية الطارئة ينسجم مع حشد الأردن جهوده لوقف العدوان على غزة	21
"رجال الأعمال": الأردن حقق إنجازات اقتصادية واسعة منذ تسلم الملك سلطاته الدستورية	26
الطباع : الرؤى الملكية تعزز مكانة المملكة كوجهة للاستثمار وبيئة حاضنة للأعمال	27
منتدى الأعمال "الأوروبي الأردني" .. نافذة لاستكشاف الفرص وتعزيز التجارة	28
الطباع: الأردن يتمتع ببيئة استثمارية جاذبة وآمنة واقتصاد حر مفتوح	29
رجال الاعمال تحيي الجهود الأمنية في التصدي للعمليات الإرهابية	30
مع استمرار العدوان الصهيوني .. السياحة والتجارة والاستثمار أكبر المتضررين اقتصاديا	31
جمعية رجال الأعمال تطلق موقعها الإلكتروني الجديد	33
"رجال الأعمال" تبحث الفرص الاستثمارية بين الأردن والسعودية	35
مجلس الأعمال السعودي الأردني يطلع على مشاريع "رؤية عمان"	37
اقتصاديون: القطاع الخاص شريك استراتيجي في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى	39
رجال الأعمال تعزز آفاق العلاقات الاقتصادية مع تايوان	42
رجال الاعمال تعزز العلاقات الاقتصادية مع الفلبين	44
الطباع: الهند شريك استراتيجي اقتصادي للأردن	46
الطباع يثمن جهود جلالة الملك في تحفيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات	49
الطباع الإمارات من أبرز المستثمرين الدوليين بالأردن	50
الملك يحدد مسارات الاقتصاد الوطني في كتاب التكليف السامي للحكومة الجديدة	51

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 537 3355

فاكس
+962 6 533 76 17

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الالكتروني
www.jba.com.jo

لجنة الإعداد والتحرير

طارق حجازي
المدير العام

هديل القصاص
باحث اقتصادي

تحرير خطاب
مسؤول شؤون الاعضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

يشهد الاقتصاد الوطني منذ نهاية العام الماضي تحديات اقتصادية كبيرة جراء الاضطرابات والصراعات الجيوسياسية في المنطقة خاصة العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، إلا أن الاقتصاد الأردني يثبت قدرته على التحمل والصمود في مواجهة التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، بفضل السياسات الإصلاحية التي يقوم بها الأردن وحصافة ومنعة السياسة المالية والنقدية المتبعة للتصدي للأزمات الاقتصادية، وهذا ما انعكس على رفع التصنيفات الإئتمانية للمملكة في الفترة الأخيرة من قبل المؤسسات الدولية، والتي تعكس التقدم في مسار الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في رؤية التحديث الاقتصادي ومن أهمها تحسين بيئة الأعمال وتطوير مشاريع تنموية عالمية في المملكة.

وتنبع رفع التصنيفات الإئتمانية للمملكة من ثقة المجتمع الدولي بالاقتصاد الوطني، في بناء اقتصاد أكثر قوة واستدامة في مواجهة التحديات المستقبلية وأن الاقتصاد الأردني لديه قدرة عالية على الالتزام بسداد الديون، كما لها أثر اقتصادي إيجابي على الاقتصاد الوطني في جذب الاستثمارات الأجنبية والعالمية، وتخفيض كلفة الاقتراض مما يتيح إمكانية تمويل مشاريع تنموية بكلفة أقل وبشروط أفضل في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تصب في مصلحة الوطن والمواطنين، وتحسين الأداء الاقتصادي المنشود في رؤية التحديث الاقتصادي في توفير فرص عمل وتخفيض معدلات البطالة.

ويتطلع مجتمع الأعمال الأردني إلى تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في رفد

حمـــدي الطبـــاع

رئيس مجلس الإدارة

المشاريع الاستثمارية التنموية والصناعية في المملكة، حيث أثبت القطاع الخاص الأردني مرونته في مواجهة التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، و له دور كبير في تعزيز ثقة المؤسسات الدولية بمنعة الاقتصاد الأردني، وتحسين بيئة الأعمال الوطنية حيث يتمتع بخبرات عالمية في تطوير المشاريع الاستثمارية الكبرى في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي أهمها قطاع التعدين، وقطاع النقل والخدمات اللوجستية، والسياحة والمياه وغيرها من القطاعات التي تساهم بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يسعى القطاع الخاص الأردني إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي نحو نمو اقتصادي مستدام، ورفد الاقتصاد الوطني إلى العالمية.

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الثلث الثاني من عام 2024 والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة أبرز الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها وفي الترويج الاستثماري للمملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

جمعية رجال الأعمال تستضيف اجتماعاً لمجلس الأعمال الأردني التركي

دعا رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، إلى تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي بين المملكة وتركيا والتركيز على القطاعات الواعدة ذات الاهتمام المشترك بين مجتمعي الأعمال في البلدين، وأكد الطباع خلال اجتماع استضافته الجمعية، اليوم الخميس، لمجلس الأعمال الأردني التركي المشترك، الذي مضى على تأسيسه 30 عاما، ضرورة اطلاع الجانب التركي على الفرص الاستثمارية بالمملكة بمختلف القطاعات والاستفادة من المزايا التي يتيحها قانون البيئة الاستثمارية الجديد.

وبين الطباع الذي يترأس المجلس عن الجانب الأردني أن المجلس الذي تأسس عام 1994 بين الجمعية ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، أسهم في بناء جسور للتواصل بين مجتمعي الأعمال من البلدين، مشددا على ضرورة تكثيف نشاطاته خلال العام الحالي وإعداد روزنامة اقتصادية بذلك، ولفت إلى أن علاقات البلدين الاقتصادية شهدت خلال العقدين الماضيين تطورا ملحوظا، حيث يوجد 542 شركة ممولة برأس مال أردني تستثمر في تركيا، تتوزع في العديد من القطاعات وتسهم بشكل مباشر في الاقتصاد التركي.

وأشار إلى أن الاستثمارات التركية بالمملكة وصلت إلى 283 مليون دولار، تتركز في قطاعات الخدمات وتكنولوجيا

المعلومات والصناعات الغذائية والبنية التحتية، معبرا عن أمله بزيادتها وبما يلبي الطموحات، وأوضح الطباع أن المملكة تمتلك فرصا استثمارية ذات قيمة مضافة وبخاصة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات اللوجستية والسياحة والصناعة والزراعة والصحة، مؤكدا أنها تستحق الاهتمام من المستثمرين الأتراك.

بدوره، أكد رئيس المجلس عن الجانب التركي ليفينت بيرانت، حرص مجتمع الأعمال التركي على تعزيز تعاونهم التجاري والاستثماري مع الأردن، وزيادة مبادلات البلدين التجارية إلى مليار دولار بالفترة المقبلة، وأشار إلى أنه سيتم تنظيم لقاء مشترك في اسطنبول، لبحث آليات تطوير علاقات البلدين الاقتصادية وتذليل المعوقات التي تحد من زيادة التجارة بينهما، إلى جانب تشجيع إقامة شراكات استثمارية.

ودعا بيرانت مجتمع الأعمال الأردني إلى عقد لقاءات ثنائية من خلال مجلس الأعمال المشترك وتعزيز التواصل مع نظرائهم من الجانب التركي، مؤكدا العمل معا لتفعيل المجلس، وبما ينعكس على مصالح البلدين الاقتصادية، يذكر أن صادرات المملكة إلى تركيا بلغت خلال العام الماضي 2023، ما يقارب 120 مليون دولار، مقابل 788 مليون دولار مستوردات.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين والنهضة العربية (أرض) تكرمان رجال الأعمال في الأردن

برعاية وزيرة الاستثمار السيدة خلود السقاف أقامت جمعية رجال الأعمال الاردنيين ومنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)، برنامجًا احتفاليًا لتوزيع جائزة التميز الأخلاقي لقيادة الأعمال 2024، تم خلاله تكريم نخبه من رجال أعمال أردنيين تقديراً لمساهمتهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، ولدورهم الفاعل في تحفيز الشباب والشابات على الاستثمار في المشاريع الريادية، يذكر ان جائزة التميز الأخلاقي لقيادة الأعمال 2024 في نسختها الثانية جاءت تحت عنوان: "تعزيز السوق المحلية: نحو اقتصاد أردني أكثر تنافسية واستدامة وتكيفاً مع الأزمات".

استعرضت وزيرة الاستثمار خلود السقاف أبرز الفرص الاستثمارية في المملكة التي أطلقتها الوزارة عبر منصة استثمر في الأردن invest.jo والتي تتضمن 36 فرصة استثمارية بقيمة إجمالية 1.4 مليار دينار، إضافة إلى مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبينت السقاف الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الأردنية لتعزيز البيئة الاستثمارية، كإقرار قانون البيئة الاستثمارية والتشريعات والأنظمة الصادرة بموجبه، وقانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة الى إطلاق استراتيجية ترويج الاستثمار والتي تضمنت استهداف العديد من الدول بهدف جذب الاستثمارات.

وتطرقت السقاف إلى مؤشرات الاقتصاد الوطني والتي شهدت تحسنا خلال العام الماضي ضمن مسارات عديدة، كتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرضية، وتسجيل معدلات تضخم هي الأقل مقارنة مع دول المنطقة وبقية دول العالم، وتوفر احتياطيات مريحة من العملات الأجنبية، مشيرة إلى التصنيف

الأخير لوكالة موديز والذي رفع التصنيف الائتماني للأردن من B1 إلى BA3 مع نظرة مستقبلية مستقرة، الأمر الذي سيساهم في تعزيز ودعم مكانة الأردن كوجهة جاذبة وآمنة للاستثمارات.

من جانبه، أشار رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع أن الجمعية تعد واحدة من أكبر الحاضنات في المملكة لسيدات ورجال الأعمال الموزعين على (12) قطاعاً اقتصادياً الذين يشكلون عماد الاقتصاد الوطني، وأشار على الإنجازات التي حققها الاقتصاد الوطني؛ حيث قال "أن الاقتصاد الوطني حقق إنجازات غير مسبوقة بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله وبسواعد أبناءه في رفع الاقتصاد الأردني التي عززت من منعة الأردن ورفعت معدلات النمو في ظل ظروف إقليمية وعالمية صعبة للغاية، فالقطاع الخاص يشكل منعة اقتصادية في رفد الاقتصاد الوطني خاصة في ظل التحديات والصعوبات الراهنة في هذا الوقت".

وأكد الطباع أن رواد الأعمال هم المحرك الرئيسي للابتكار الذي يعزز المشاركة الفاعلة بالتحول إلى الاقتصاد المعرفي، وتوفير فرص عمل مستدامة تسهم في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، وبين الطباع أن رفد قطاع ريادة الأعمال يتطلب المزيد من الجهود بمشاركة عالمية أوسع، وتكثيف الجهود والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد منصة تحتضن الأفكار الابتكارية وتحويلها لمشروعات ملموسة على أرض الواقع، في ظل تشريعات داعمة وبنية تحتية متجددة، وفرص تمويل متاحة لرواد الأعمال.

بدورها، عبرت المديرة التنفيذية للنهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) سمر المحارب عن تقديرها للجهود الداعمة لهذه المبادرة، والتي تسلط الضوء على أسس القيادة الأخلاقية في قطاع الأعمال ودورها في بناء السمعة المحفزة للاستثمار المحلي والأجنبي فيه، وتحفيز قيم العمل والعطاء الملتزم بمبادئ الحوكمة النزاهة وحقوق الإنسان.

وثمنت محارب الشراكة الرائدة مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مؤكدة على دورهم القيادي من خلال العمل المؤسسي في تطوير هذه المبادرة واحتضانها، لتصبح تقليد سنوي يظهر جهود الرياديين والرياديات الأوائل من رجال وسيدات الأعمال الأردنيين ممن آمنوا ومهدوا لبيئة عمل جاذبة لكافة فئات المجتمع؛ فرغم تحديات القطاع الخاص، لكنهم مستمرين بالوفاء والوقوف إلى جانب الوطن وصون أمنه واستقراره في هذا الإقليم المتأزم.

الطباع يؤكد عمق العلاقات الاقتصادية بين الأردن وسلطنة عُمان

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على عمق العلاقات الاقتصادية بين الأردن وسلطنة عُمان وذلك من خلال زيارة جلالة السلطان هيثم بن طارق إلى المملكة وتلبية دعوة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله، حيث شهدت العلاقات الأخوية تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة مدفوعة بشراكات تجارية واستثمارية وآفاق اقتصادية واسعة، وبتوقيع عدد من الاتفاقيات في مختلف المجالات، من أهمها اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، واتفاقية تعاون الاقتصادي والتجاري، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأشار الطباع على أهمية العمل على فتح آفاق واسعة في توقيع مذكرات تعاون والتفاهم في مجال جذب الاستثمارات في القطاعات التنموية و السياحية والصناعية والتجارية، والعمل على إعادة تشكيل مجلس أعمال أردني عُماني يهدف إلى تعزيز التواصل بين البلدين، وتطوير خطة عمل مشتركة للمجلس تعزز التعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية والزراعية والدوائية والتعدينية والاتصالات، ودعم دور القطاع الخاص في توسيع آفاق علاقات التعاون الاقتصادي والأعمال بين البلدين الشقيقين.

وأشار الطباع إلى حجم التبادل التجاري بين البلدين حيث بلغ في عام 2023 مايقارب 110 ملايين دينار، مقابل 91 مليون دينار خلال عام 2022، كما احتلت سلطنة عُمان المرتبة 24 في سوق عمان المالي بحجم 49.7 مليون دولار،كما بلغ عدد الشركات المسجلة في سلطنة عُمان التي يسهم فيها أردنيون حتى نهاية العام الماضي 988 شركة مقارنة مع 758 شركة في 2022، وبإجمالي رأس مال مستثمر بلغ نحو 205.3 مليون دولار. وأكد الطباع على أهمية تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين وتعزيز التجارة البينية وتشجيع وإقامة الشراكات التجارية والاستثمارية.

وأعرب الطباع عن أمله أن تفتح هذه الزيارة السامية إلى الأردن آفاقًا أرحب للتعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، حيث شهدت علاقات البلدين الاقتصادية حراكًا واسعًا أعقب زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم –حفظه الله– إلى السلطنة عُمان في عام 2022 وتم على إثرها تشكيل فريق عمل أردني عُماني مشترك لمناقشة وبحث فرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي بين البلدين، وأكد الطباع على أهمية فتح المجال لرجال الأعمال في كلا البلدين للاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة في البلدين وإيجاد مشاريع تنموية في القطاعات المهمة التي تشكل قيمة مضافة لاقتصاد البلدين لزيادة حجم التبادل التجاري خلال الأعوام القادمة.

الطباع: الأردن نجح في كبح الموجة التضخمية رغم التحديات في المنطقة

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين أن الأردن نجح في مواجهة التحديات العالمية والصدمات الجيوسياسية في المنطقة على مر السنوات، وهذا ما يشير الى منعة الاقتصاد الأردني ونجاعة وحكمة السياسيات المالية والنقدية التي اتبعتها الحكومة والبنك المركزي خاصة في الفترة الأخيرة لمواجهة تداعيات العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة على الاقتصاد الأردني، والتحديات التي تواجه النقل البحري في رفع أجور الشحن والتي ساهمت في رفع معدلات التضخم عالميا ومحليا.

وأشار الطباع أن منذ تسعينيات القرن الماضي يعاني الاقتصاد الوطني من تحديات وضغوطات اقتصادية كبيرة تؤثر على استقراره، وتؤدي إلى تذبذب في مؤشراته الاقتصادية خاصة معدلات التضخم، إلا أن متانة أساسات الاقتصاد الكلي في المملكة شكلت بنية تحتية قوية لاستدامة النمو الاقتصادي والحفاظ على جاذبية الاقتصاد الوطني للمستثمرين.

وقال الطباع أن الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر عززت في رفع التصنيف الائتماني للمملكة وساهمت بشكل مباشر في استقرار واحتواء الضغوطات التضخمية ليصل إلى نسبة 1.7% في الربع الأول من عام 2024، فارتفاع التصنيف الائتماني للأردن من قبل وكالات عالمية يعكس الاستقرار الاقتصادي للمملكة و يعزز مكانة الأردن كوجهة جاذبة وآمنة للاستثمارات، ويعكس الالتزام الراسخ والمستمر بتحسين المناخ الاستثماري وبيئة ممارسة الأعمال في المملكة، وبما يُسهم في خلق فرص العمل وتخفيض معدل البطالة وتقليل معدلات التضخم.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"

بين كل رابح ورابح

رابح

مع حساب التوفير

افتح وغذِّ حسابك التوفير وادخل
السحب لتكن أحد الرابحين

*خاضع لشروط وأحكام البنك
*تنتهي الحملة بتاريخ 2024/12/31

06-5200999

رجال الأعمال تهنئ الوطن بعيد الاستقلال الثامن والسبعين

تتقدم جمعية رجال الاعمال الاردنيين بالتهنئة الصادقة لمقام صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين وولي عهده سمو الأمير الحسين بن عبدالله بمناسبة عيد الاستقلال، حيث أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بمناسبة العيد الثامن والسبعون من استقلال المملكة الأردنية الهاشمية أن الأردن ومنذ استقلاله يخطو بخطوات العزة والكرامة، مؤكدا أن العاهل الأردني يمثل الرمز الوطني للأردن وشعبه وقائد مسيرة التنمية التي أرساها جلالة الملك الراحل الحسين رحمه الله.

وأشار رجال الأعمال أن الأردن وشعبه ورغم الظروف والتحديات الاقتصادية الصعبة التي يمر بها إلا أنهم عازمون على مساندة بلدهم والعمل من أجل بناء المستقبل يقود الأردن إلى العالمية وذلك في ظل صاحب جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وولي العهد الأمير الحسين حفظهم الله، حيث أصبح الاقتصاد الاردني أنموذجا يحتذى به في مواجهة التحديات الاقتصادية خاصة في ظل الظروف الصعبة في هذا الوقت وذلك بجهود جلالة الملك يعضدها جهود أبناءه، وأصبح الأردن محوراً في حل القضايا التي تواجه الأمة العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والتي ما زال يحمل جلالة الملك على عاتقه دعم الأشقاء في فلسطين ومواصلة حشد الدعم الدولي لإيقاف العدوان الغاشم على غزة وحماية المقدسات الشريفة، فضلا عن عمل جلالته الدؤوب على الساحة المحلية، لتطوير مختلف النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية.

وأكد الطباع أن الرؤى الملكية سعت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث بذل جلالته كل الجهد لتحقيق برامج الرؤى الاقتصادية في تأمين مستوى معيشي أفضل للأردنيين،وبناء مجتمع مدني عصري تسوده روح العدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والأجنبية ومحاربة البطالة والفقر، وأشار الطباع أن رؤية جلالته تنطلق لإحداث التنمية الاقتصادية المستدامة ، ولتحقيق الأهداف الوطنية في التعامل مع هذه القضايا، وتؤكد الرؤية الملكية في هذا المجال على ضرورة بناء شراكات حقيقية بين القطاعين العام والخاص، وبما يسهم في لعب دور حيوي في بناء سياسات واستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي بمختلف جوانبه.

جمعية رجال الأعمال وتجارة الأردن تنظمان اجتماعاً اقتصادياً أردنياً فلسطينياً

نظمت غرفة تجارة الأردن وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، اجتماعاً على هامش اجتماعات اللجنة العليا الأردنية الفلسطينية المشتركة، مع ممثلي القطاع الخاص في كلا البلدين، وبحث المجتمعون تعزيز التعاون التجاري بين البلدين، وإزالة كل العقبات التي تحول دون تحسين الأرقام الاقتصادية بينهما، بما يرفع سقف التبادل التجاري، ويساهم في تنويع القاعدة التصديرية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية، كما بحثوا تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين في مجالات التعاون في الجمارك والنقل، والتعاون الاقتصادي والاستثماري.

وأكدوا ضرورة وضع برامج عمل لتقليل المعوقات اللوجيستية غير الجمركية ما يتعلق بحركة المعابر، وأهمية توفير خط شحن بري بإجراءات ميسرة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، بهدف زيادة تدفق السلع المتبادلة بين الجانبين وتقليل تكاليف التصدير على الجانب الأردني، وناقشوا ضرورة تكثيف عقد اللقاءات الثنائية واستقبال الوفود التجارية من كلا الجانبين وتوقيع اتفاقيات تعاون وتفاهم ثنائية تساهم في تقوية العلاقات الاقتصادية وتعريف كلا الجانبين بأهم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، وعقد منتديات ومؤتمرات بين مجتمعي الأعمال الأردني والفلسطيني، لعرض الفرص الاستثمارية وإقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة في كل منهما، ترفد الاقتصاد الفلسطيني والأردني في ظل تداعيات العدوان على غزة.

ودعوا إلى إيجاد الآليات المناسبة بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية لتبادل النشرات والمعلومات الاستثمارية والاقتصادية إلى جانب التشريعات المتعلقة بالاستثمار والفرص التجارية

والصناعية وكذلك القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات خاصة التي تنظم عمليات الاستيراد والتصدير، واتفقوا على تشكيل لجان قطاعية مشتركة من القطاعين العام والخاص لاستغلال الفرص التصديرية غير المستغلة والتي يمكن للجانب الأردني تصديرها إلى السوق الفلسطينية في عدة قطاعات.

وأكد عضو مجلس إدارة الجمعية، صلاح الدين البيطار رئيس اللجنة الأردنية الفلسطينية، أن قوة ومتانة العلاقة الأردنية الفلسطينية تعد سداً منيعاً في وجه المخطط الإسرائيلي الهادف إلى تصفية القضية، يضع حداً لسياساته العمرية وغير القانونية، مما يدفع إلى تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، إلى أرفع المستويات، وأكد البيطار وضع تصورات مستقبلية وإقامة شراكات استثمارية تسهم في تحسين اقتصاد البلدين، ودعا إلى تفعيل المجالس المشتركة بين البلدين، وترجمة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم على أرض الواقع بالرغم من والتحديات والإجراءات التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي.

بدوره أكد رئيس اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين، سالم أبو خيزران، أن الظروف الراهنة تتطلب سد الفراغ في السوق الفلسطينية، عبر تعزيز العلاقات الاقتصادية، بما يخدم صمود الفلسطينيين، ويحقق رافعة اقتصادية لكلا البلدين، بدعم قيادتيهما، ودعا أبو خيزران إلى تذليل المعوقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي متعمداً، بما يحول دون تسهيل تبادل السلع والبضائع بين البلدين، ولفت إلى ضرورة توجيه الاستهلاك المحلي في الأردن وفلسطين، نحو منتجات كلا البلدين الشقيقين.

وأشار السفير الأردني في رام اللّه، عصام البدور، إلى وجود تطابق في وجهات النظر الأردنية الفلسطينية في مختلف المجالات، إلا أن ذلك لم ينعكس على أرقام التجارة بين البلدين، وأكد أن القطاع الخاص في أي بلد هو القائد للاقتصاد، فيما يأتي دور الحكومة في تسهيل وتيسير العلاقة بين الطرفين، كما أكد ضرورة توحيد المواقف والخطط والنوايا التجارية، لتغليب الصالح العام فيهما.

وحضر اللقاء، وفد فلسطيني من رئيس مركز التجارة الفلسطيني، إبراهيم برهم، ونائب رئيس اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية عبدالغني العطاري، ورئيس اتحاد الصناعات الفلسطينية نصّار نصّار، وغيرهم، وعن الجانب الأردني، أمين سر جمعية رجال الأعمال الأردنيين، عبد الرحيم البقاعي، ومدير عام الجمعية طارق حجازي، وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن همام حبنكة، وغيرهم.

مذكرة تفاهم بين جمعية رجال الاعمال ومنتدى الأعمال الأردني اللبناني للنهوض بالعلاقات الاقتصادية والتجارية

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومنتدى الأعمال اللبناني الأردني اليوم الاحد مذكرة تفاهم إطارية تهدف الى تدعيم علاقات التعاون بين الجانبين وتعزيز التعاون المشترك، وبما يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين مجتمع الأعمال في كلا البلدين.

كما تهدف مذكرة التفاهم التي وقعها رئيس جمعية رجال الاعمال حمدي الطباع ورئيس منتدى الأعمال اللبناني الاردني نسيم الدادا الى تعزز التعاون وتبادل الخبرات في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين، وتسعى مذكرة التفاهم الى تعزيز التعاون بين الجانبين في اقامة الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات التي تخدم تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين أعضاء الجانبين وتوثيق سُبل الإتصال والتعارف فيما بينهم وتقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال وتشجيع أعضاء كلا الجانبين على المشاركة فيها بالاضافة الى التعاون في تشجيع وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات المتاحة لدى كلا لطرفين حول فرص تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية واقامة شراكات استراتيجية على المستوى المحلي والعربي والإقليمي.

كما تهدف الى التعاون المشترك في عقد لقاءات ثنائية مع رجال الأعمال في المجالات ذات الإهتمام المشترك، والتعاون في مجال اعداد الدراسات والبحوث والإحصاءات والتقارير المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية الى جانب التعاون في عقد ندوات وورش عمل مشتركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

بدوره اكد الطباع إن العلاقات الأردنية اللبنانية تاريخية واستراتيجية تمتاز بعراقتها المتجذرة والتي تمثل حلقة متميزة وأنموذجا يُحتذى في العمل العربي المشترك مشيرا الى أهمية العمل المشترك لبحث آفاق الفرص الاستثمارية خاصة في القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الإهتمام المشترك، وبين الطباع أن الأردن يتمتع بالعديد من المزايا الاستثمارية الجاذبة والتي توفر للمستثمرين بيئة آمنة للاستثمار مع تعدد الاتفاقيات التجارية الحرة ووجود العديد من المناطق الحرة والتنموية.

وقدم الطباع خلال توقيع مذكرة التفاهم التي حضرها اعضاء من مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال ومجلس الأعمال الأردني اللبناني موجزا حول دور الجمعية في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية والاستثمارية مع لبنان، والترويج للمزايا والحوافز والفرص الاستثمارية التي يتمتع بها الأردن.

من جانبه، أكد الدادا بأن مذكرة التفاهم سوف تعزز التعاون وتبادل الخبرات في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين في ظل وجود العديد من الفرص المتنوعة على المستوى التجاري والاستثماري والتي يمكن استغلالها في تطوير العلاقات الأردنية اللبنانية، وأشار الدادا الى أن المنتدى يهدف الى توفير بيئة مناسبة لترسيخ العلاقات بين أصحاب الاعمال والمستثمرين اللبنانيين والاردنيين، وتفعيل آفاق التجارة في كلا البلدين والتي تتضمن ترويج السلع والخدمات والاستشارات التي تشمل عدة قطاعات وتخصصات.

وقال الدادا إن غايات المنتدى تمكن في تقديم الدعم والمساندة لأصحاب الاعمال والمدراء التنفيذيين اللبنانيين المقيمين في الاردن فيما يخص أعمالهم وتشبيكهم مع نظرائهم الأردنيين لبحث سبل التعاون على كافة الأصعدة.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن ولبنان، خلال العام 2022 مايقارب 224 مليون دولار، مقارنة بـ 170 مليون دولار في عام 2021.

التبادل التجاري بين الأردن ولبنان (2022 - 2023)

السنوات	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2022	111.4	112.6	224	- 1.2
2023	90	94.7	184.7	- 4.7

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى لبنان (2023)	قيمة الصادرات مليون دولار
المنتجات الصيدلانية	20.7
الألومنيوم ومصنوعاته	11.9
البلاستيك ومصنوعاته	8

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من لبنان (2023)	قيمة المستوردات مليون دولار
الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل	11.4
الآلات والمعدات الكهربائية	11.3
مستحضرات الكاكاو والكاكاو	6.9

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

"رجال الأعمال" تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع رواندا

بحثت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، والسفارة الرواندية في المملكة، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، وفرص الشراكة الاقتصادية الجديدة، وأكد رئيس الجمعية حمدي الطباع لدى لقائه السفيرة الرواندية في عمان أوروجيني باكوراموستا أهمية بناء تعاون اقتصادي متطور يحقق المصالح المشتركة في ظل ما يجمع الأردن ورواندا من علاقات مميزة على مختلف المستويات تدعمها وترعاها قيادتا البلدين، حيث شهدت زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى رواندا في كانون الثاني الماضي؛ توقيع اتفاقيات عديدة في مجال الصحة والعلوم والزراعة والاقتصاد.

كما أكد أهمية تعزيز الشراكات وتوسيعها في مختلف المجالات خاصة الرعاية الصحية والأدوية والزراعة والسياحة، وضرورة تعزيز التبادل التجاري بين البلدين وتسهيل فرص الاستثمار المشترك، خاصة وأن الأردن يتمتع بمزايا استثمارية عالية ومنطقة مستقطبة للاستثمارات، داعيا إلى عرض الفرص الاستثمارية القائمة في رواندا للمستثمرين الأردنيين.

بدورها أكدت باكوراموستا ضرورة توسيع آفاق التعاون في المجالات المختلفة، وتعزيز تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا والتدريب والتمكين وإقامة الاستثمارات وتحقيق التكامل في مختلف القطاعات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية، إذ يعد اقتصاد رواندا واحدا من أقوى أربعة اقتصادات في افريقيا.

ودعت إلى البناء على مخرجات زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى رواندا، والتي أسس خلالها لعلاقات اقتصادية ثنائية طويلة المدى، مشيرة إلى أهمية القطاع السياحي في الأردن لما يتمتع به من حضارة ومناطق سياحية جاذبة للعالم.

ولفتت إلى حرص بلادها على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع المملكة واستغلال بيئة الأعمال بالأردن الآمنة والمستقرة، والتطلع إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين خاصة في الصناعات الدوائية وتكنولوجيا المعلومات.

وأكد عضو مجلس إدارة الجمعية عبد الرحمن أبو طير، أهمية ربط رجال الأعمال بين البلدين وتكثيف لقاءات شركات القطاع الخاص بين البلدين، لتعزيز المشاريع الاستثمارية الأردنية الراوندية، مشيرا إلى التجربة الأردنية في مجال المدن الذكية التي أصبحت ملفتة للنظر عالميا.

وقالت الجمعية في بيان ، إن حجم الفرص غير المستغلة بلغ ما يزيد على ١.١ مليون دولار تركزت في صناعة الأسمدة والمنتجات الكيمائية، والمنتجات العلاجية والأدوية، والألبسة، والمنتجات الغذائية، والمنتجات الورقية، فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 1.7 مليون دولار في عام 2022 مقارنة مع ١.٥ مليون دولار في عام 2021.

رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية مع جنوب افريقيا

استقبلت سعادة السيدة تسيلاني موكوينا سفيرة جنوب افريقيا لدى المملكة، اليوم الأربعاء، معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، وذلك لبحث وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين وبحث فرص جديدة للشراكة الاقتصادية بحضور أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للجمعية.

ثمن الطباع دور جنوب افريقيا بتقديم دعوى ضد الاحتلال الإسرائيلي في محكمة العدل الدولية لما يفعله من جرائم حرب وحشية وإبادة الجماعية بحق أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ودعم جنوب افريقيا بصمود الشعب الفلسطيني بنيل حقوقه وحريته على أرضه واستقلال الدولة الفلسطينية.

وأكد الطباع على أهمية بناء تعاون اقتصادي متطور يحقق المصالح المشتركة في ظل ما يجمع الأردن وجنوب افريقيا من علاقات مميزة على مختلف المستويات، وذلك بعقد مجلس أعمال أردني جنوب افريقي لبحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين وتعزيز الشراكات وتوسيعها في مختلف المجالات الاستثمارية والتجارية والسياحية، وأكد على ضرورة تعزيز التبادل التجاري بين البلدين الذي لا يعكس عمق العلاقات المتطورة بين البلدين وذلك بإنشاء خط شحن تجاري مباشر بين الأردن وجنوب افريقيا، كما أن البلدين يتمتعان بمزايا اتفاقيات التجارة الحرة التي تعزز حجم التجارة بين البلدين.

وأشار الطباع على المزايا الاستثمارية التي يتمتع بها الأردن بأنها آمنة وجاذبة للاستثمارات لموقعها المميز في المنطقة، داعيا إلى زيادة حجم الاستثمارات بين البلدين، حيث استعرض الفرص الاستثمارية القائمة في مدينة العقبة والتي تتمتع بميزات عالية، والتي توفر لمجتمع الأعمال بيئة تجارية، صناعية، خدمية متميزة ومعترف بها عالميا، كما أنها تتمتع بسهولة الوصول للأسواق الإقليمية والعالمية من خلال موقعها الاستراتيجي على مفترق طرق التجارة العالمية، ودعا إلى تعزيز تبادل الفرص الاستثمارية بين رجال الأعمال في كلا البلدين، وعرض الفرص الاستثمارية القائمة في الأردن على المستثمرين في جنوب افريقيا.

بدورها ثمنت موكوينا الجهود الدبلوماسية التي يبذلها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله بدعم الشعب الفلسطيني ووقف العدوان الاسرئيلي على قطاع غزة، واحلال السلام في المنطقة وانهاء النزاعات، ومشيرة إلى أن موقف جنوب إفريقيا يشترك مع الأردن في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني.

وأكدت موكوينا حرص بلادها على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع المملكة واستغلال بيئة الأعمال بالأردن الآمنة والمستقرة، والتطلع إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدين، و تعزيز تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا والتدريب والتمكين وإقامة الاستثمارات وتحقيق التكامل في مختلف القطاعات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية.

وقالت الجمعية في بيان اليوم الأربعاء، إن حجم الفرص غير المستغلة بلغ ما يزيد على 12 مليون دولار تركزت في صناعة الأسمدة والمنتجات الكيمائية، والمنتجات العلاجية والأدوية، والألبسة، والمنتجات الغذائية، والمنتجات الورقية، فيما بلغ حجم التبادل التجاري ما يقارب 136 مليون دولار في عام 2022 مقارنة مع 63 مليون دولار في عام 2021.

وقد حضر اللقاء من أعضاء مجلس الإدارة المهندس يسري طهبوب، المهندس عبدالرحمن أبو طير، والمدير العام للجمعية طارق حجازي، كما حضر اللقاء نائب رئيس البعثة مونغزي مهلولو

التبادل التجاري بين الأردن وجنوب افريقيا (2022 - 2023)

السنوات	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2022	37	99.1	136.1	- 62.1
2023	19.2	56.7	75.9	- 37.5

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى جنوب افريقيا (2023)	قيمة الصادرات مليون دولار
المواد الكيميائية غير العضوية	7.5
المنتجات الصيدلانية	3.8
الورق والورق المقوى	2.6

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من جنوب افريقيا (2023)	قيمة المستوردات مليون دولار
مركبات أخرى غير السكك الحديدية	7.2
الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل	6
الخشب والمصنوعات الخشبية	1.3

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

مؤتمر الاستجابة الإنسانية الطارئة ينسجم مع حشد الأردن جهوده لوقف العدوان على غزة

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن الأردن يقف دائما مع وحدة الشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات والصعوبات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على أشقائنا في فلسطين،فالعلاقات الأردنية الفلسطينية ليست فقط علاقات تاريخية واقتصادية إنما هي علاقات أخوية مترابطة ومتينة بين الشعبين والبلدين وذلك منذ الأزل، حيث نتشارك جغرافيا كأطول خط حدودي مع فلسطين الشقيقة، وعليه فإن الأردن له دور كبير في خدمة القضية الفلسطينية من خلال المحافظة على القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها كونه صاحب الوصاية الدينية والتاريخية والشرعية على المقدسات في القدس، والمتجذرة من القيادة الهاشمية حتى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله في خدمة فلسطين والقدس وكونها قضية الأردن المركزية، وأكد أن الأردن بات يتصدر المشهد السياسي العالمي عبر الاتصالات واللقاءات التي يعقدها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله، حيث قاد وما يزال يقود جهودا دبلوماسية كبيرة لمساندة صمود الشعب الفلسطيني وتوضيح الحقائق للعالم لوقف هذا العدوان الغاشم، فأن موقف الأردن الصلب يأتي من صلابة ومتانة جبهتنا الداخلية ووحدة الصف خلف جلالة الملك.

وأكد الطباع إن استمرار العدوان الوحشي من قبل الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة قد يؤدي إلى انفجار في المنطقة والإقليم، وقد يؤدي إلى حروب ونزاعات طويلة المدى، والذي بدوره

قد يؤثر بشكل كبير على الاقتصادات المحيطة، فإن الحروب عادة ما تكون مكلفة اقتصاديًا، وكل من هو قريب منها يتأثر بها، وغالبا ما يكون هذا التأثير سلبيًا، فالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة كان له تداعيات وخيمة على الاقتصاد الأردني حيث توقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع نمو الاقتصادي الأردني في حال استمرار الحرب.

كما أن العدوان الغاشم على قطاع غزة أثر سلبيا على قطاع السياحة في المملكة والذي يساهم بشكل كبير في رفد الاقتصاد الوطني والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، فمنذ بداية العدوان تراجع الطلب على المواقع السياحية في المملكة بنسبة 40 %، كما تراجع الحجوزات على المطاعم السياحية مابين 70-60 %، كما انخفضت التبادلات التجارية بين الأردن وفلسطين بشكل كبير نتيجة العراقيل التي يفرضها الاحتلال على المعابر الحدودية، وأن أحداث البحر الأحمر رفعت أجور الشحن بنسب تصل إلى 200 % من شرق آسيا و 60% من أمريكا وأوروبا.

وأشار الطباع على الرغم من الإنعكاسات السلبية جراء العدوان على قطاع غزة إلا أن الاقتصاد الأردني أثبت قوته ومنعته في التصدي للتحديات حيث قال "أن الاقتصاد الأردني تمكن من تجاوز أعباء تأثير الحرب على غزة وذلك من خلال تبني سياسات مالية ونقدية فعالة، و تفعيل الاجراءات الاقتصادية والمالية، وتعزيز قدرة وملاءة الأوضاع المالية العامة، ونجاحها بالاصلاحات الاقتصادية واستمرارها عبر هذا البرنامج بنهج الاصلاح، الأمر الذي من شأنه تحسين الأوضاع الاقتصادية العامة وتخفيض تدريجي على تكلفة التمويل".

وأعرب الطباع على أن يساهم المؤتمر بوضع خطة لإعادة إعمار قطاع غزة وإعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية لتصبح قابلة للعيش الإنساني جراء الدمار الذي أحدثه العدوان الغاشم على القطاع، كما يساهم في إقامة المشروعات المشتركة في مختلف المجالات والذي يسهم بشكل مباشر في تمتين الاقتصاد الفلسطيني، ورفد الخبرات والتجارب الأردنية لا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها ما يساعد في الخروج من حالة الركود التي يتعرضها لها الاقتصاد الفلسطيني، وبحث سبل إزالة العقبات التجارية جراء الإجراءات التعسفية التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على الحدود والمعابر الفلسطينية، والتي تحول في رفد التبادلات التجارية بين البلدين بما يسهم في زيادة تدفق السلع المتبادلة بين الجانبين وتقليل الكلف التصديرية على الجانب الأردني، وعقد لقاءات بين القطاع الخاص ورجال الأعمال في كلا البلدين لتعزيز التعاون الثنائي في القطاعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والسياحية بين البلدين.

دور الاقتصادي لمجلس النواب العشرين في ظل التحديات الإقليمية الراهنة

أ. د. ليث كمال نصراوين

أستاذ القانون الدستوري وعميد كلية الحقوق في جامعة الزيتونة الأردنية

ينتظر الأردنيون بفارغ الصبر يوم العاشر من شهر أيلول القادم موعد انتخاب مجلس النواب العشرين؛ هذا المجلس النيابي الذي سيكون أولى ثمرات التحديث السياسي الذي أراده جلالة الملك للدولة الأردنية في مئويتها الثانية، والذي تتكامل مظاهره وتتعزز أركانه بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية للمنظومة التي تحكم سير الوظيفة العامة وإدارة مرافق الدولة التي تقدم خدمات وأنشطة عامة للأفراد المتعاملين معها.

ويبقى التساؤل الأبرز حول الدور الاقتصادي المأمول من مجلس النواب القادم، ومدى قدرته على التعامل مع الصعوبات الإقليمية القائمة حاليا، والتي لا تنفك أن تترك أثارا سلبية جسيمة على الواقع المالي للدولة الأردنية، والتي تظهر جليا من خلال الزيادة المضطردة في الدين العام بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي.

إن التفاؤل بدور إيجابي لمجلس النواب القادم في التعاطي مع الأوضاع الاقتصادية القائمة التي تعصف بالدولة الأردنية ينبع من تركيبة هذا المجلس المقبل، والذي أريد له تمثيلا سياسيا وحزبيا على مستوى الأحزاب السياسية، والتي خصص لها قانون الانتخاب الحالي لعام 2022 ما مجموعه (41) مقعدا نيابيا كحد أدنى على مستوى القائمة الانتخابية العامة، بالإضافة إلى جواز ترشح الأحزاب السياسية ضمن قوائم انتخابية على مستوى الدوائر المحلية في محافظات المملكة. فالتنافس بين مترشحي الأحزاب السياسية يفترض أن يكون على أساس البرامج والخطط الوطنية الشاملة التي تطرحها الأحزاب المتنافسة لجمهور الناخبين، والتي من ضمنها مقترحات وأفكار للتعامل مع الأزمة الاقتصادية الحالية.

إن الأحكام التشريعية المستحدثة في قانون الانتخاب والتي فرضت على مترشحي الأحزاب السياسية البقاء في أحزابهم التي أوصلتهم إلى سدة البرلمان وعدم الخروج منها تحت طائلة اسقاط عضويتهم في مجلس النواب القادم، سيعزز من مفهوم العمل البرلماني المؤسسي الجماعي، القائم على أساس توحيد الصفوف النيابية وتكاثف الجهود البرلمانية لتحقيق الأهداف والغايات التي أراد الحزب السياسي

تحقيقها من خلال وصوله إلى السلطة التشريعية.

كما تتمثل أهمية العمل البرلماني المشترك الذي يفترض أن يكون الميزة الأساسية لمجلس النواب العشرين، في تعزيز مبدأ المسؤولية السياسية الوزارية أمام نواب الأمة بشقيها الجماعية والفردية. فالمادة (51) من الدستور تنص على أن "رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة كما أن كل وزير فرد مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته".

ولغايات تطبيق هذا الحكم الدستوري وتفعيل المسؤولية السياسية الوزارية، فإنه يدخل ضمن مفهوم "السياسة العامة للدولة" كافة القرارات والإجراءات الحكومية ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية الراهنة، وكيفية تعاطي الحكومة مع التأثيرات الدولية والإقليمية على الاقتصاد الوطني. فالأرقام الوطنية المتعلقة بزيادة المديونية والفقر والبطالة وانخفاض نسبة الصرف على المشاريع الرأسمالية وتدني التحصيلات الحكومية من الرسوم والضرائب لعدم كفاءة الإدارات الحكومية والتشريعات الوطنية المعنية ستشكل محاور هامة وأساسية للرقابة البرلمانية على الحكومات المتعاقبة في ظل مجلس النواب العشرين، ومحور المعارضة النيابية التي من المرجو تشكيلها في ظل التركيبة المختلفة للمجلس القادم عن سابقاتها في المجالس النيابية المنتخبة. فنسبة النواب الحزبيين الذين سيصلون إلى البرلمان عن طريق الدائرة الانتخابية العامة والمترشحين الحزبيين على مستوى الدوائر المحلية تعطي انطباعا بأنه سيكون هناك تمثيلا حزبيا حقيقيا لا يستهان به بين أعضاء المجلس القادم.

إن وجود مجلس نواب قوي متجانس قائم على أساس التشاركية في العمل النيابي، تتشكل نواته من ممثلي القائمة الحزبية على مستوى المملكة، يفرض على الحكومة القائمة صاحبة الولاية العامة في إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية أن تراعي أقصى معايير الحاكمية الرشيدة والمصلحة العليا في القرارات والإجراءات التي تصدر عنها ذات الطبيعة الاقتصادية. فأي خطأ أو تقصير من الحكومة أو أي من وزرائها في مجال التعامل مع الضائقة الاقتصادية يُفترض أن يتم مواجهته برقابة سياسية برلمانية حاسمة، فقوة مجلس النواب تنعكس ايجابا على فاعلية الحكومة وقدرتها على إدارة الملف الاقتصادي.

في المقابل، هناك تحديات مرتبطة بتشكيلة مجلس النواب القادم والتي يجب مراعاتها لضمان قدرة المجلس على القيام بأدواره الدستورية المنوطه به، وبالأخص في المجال الاقتصادي. فالاختلاف السياسي والحزبي بين أعضاء مجلس النواب العشرين يجب ألا يلقي بظلاله على العمل الجماعي لأفراده، وعلى آلية عمل الكتل النيابية ولجان المجلس ذات الطبيعة الاقتصادية، وفي مقدمتها اللجنة المالية التي يناط بها مهام دراسة قانون الموازنة العامة والرقابة على تطبيقه، ودراسة الحسابات

الختامية للوزارات والدوائر والمؤسسات والوحدات الحكومية، ودراسة تقارير ديوان المحاسبة، والقوانين المالية ذات الصلة بزيادة الواردات أو النفقات أو إنقاصها، ومتابعة المديونية العامة للدولة وتقديم الاقتراحات اللازمة بشأنها .

كما يجب الحرص على تعزيز دور لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب العشرين، والتي يُسند إليها مهمة دراسة السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية والاستثمارية، ودراسة قوانين التجارة والصناعة والشركات والبنوك والتأمين والعملة والصرافة والاستثمار، ومتابعة المؤشرات الاقتصادية ومعدلات النمو والتضخم والانكماش.

إن الآمال معقودة على مجلس النواب العشرين بأن يكون له دور إيجابي في المجال الاقتصادي، فثمرة التحديث السياسي الذي سيبدأ مع ولادة المجلس النيابي القادم من المأمول أن تلقي بظلالها على باقي الشؤون الأخرى في الدولة، وفي مقدمتها الأوضاع الاقتصادية القائمة حاليا.

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام ١٩٧٩، وتحولت الشركة على مر السنين الى شركة وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات.

تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .

تقوم الشركة بتصدير ٨٠% من إنتاجها لأكثر من ٣٥ دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

"رجال الأعمال": الأردن حقق إنجازات اقتصادية واسعة منذ تسلم الملك سلطاته الدستورية

قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، إن الأردن وبفضل القيادة الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني، استطاع ان يحقق إنجازات اقتصادية واسعة وبات اليوم موطنا للاستثمار والتجارة وبيئة حاضنة للأعمال. وأكد في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية، أن الأردن استطاع بفضل الجهود والرؤى الملكية السامية أن يكون قادرا على مجاراة الاقتصادات العالمية من خلال توظيف التكنولوجيا في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وبناء شبكة علاقات اقتصادية قوية مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية.

وأضاف أن الأردن يرتبط بعدد كبير من اتفاقيات التجارة الحرة مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية، من أهمها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية والاتفاقيات الموقعة مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا وسنغافورة وغيرها، إلى جانب الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وبين أنه استطاع أيضا إنجاز وتنفيذ العديد من المشاريع الحيوية والاستراتيجية خلال عهد جلالته الميمون، خصوصا في قطاع الطاقة والمياه والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والريادة.

وأكد أن الأردن يعد محط اهتمام وموطن للاستثمار، لتوفير الأمن والاستقرار ومخزون من الفرص الاقتصادية تتركز بقطاعات حيوية ومشاريع كبرى وتطوير البنى التحتية وإقامة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، إلى جانب المدن الصناعية والمناطق التنموية لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب استثمارات خارجية، وأشار إلى أهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها المملكة في عهد جلالته؛ إذ وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 36 مليار دينار بالأسعار الجارية خلال العام 2023 ، إلى جانب تجاوز إجمالي الاستثمارات الأجنبية بالأردن 34.7 مليار دينار.

وقال: إن جلالته ومنذ تسلمه سلطاته الدستورية، وضع الشأن الاقتصادي للمملكة وتحسين معيشة المواطنين اهتماما كبيرا وعلى رأس أولوياته، وترجمت جهوده على أرض الواقع بمشاريع تنموية، رافقها تقدم ملحوظ في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتوجت برؤية التحديث الاقتصادي التي تم إعدادها بالتشاركية بين القطاعين العام والخاص، وأكد أن الجمعية مستمرة في تطبيق رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني، بإبراز موقع الأردن على خريطة الاستثمار العالمية والترويج للبيئة الاستثمارية الأردنية على الصعيدين العربي والدولي.

وقدم الطباع مجموعة من الإجراءات لدعم وتحفيز الاقتصاد الوطني وتمكينه من مواجهة التحديات والأزمات العالمية، في مقدمتها تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والعمل على إدارتها بشكل مشترك، إضافة الى إنشاء لجان خاصة بالأزمات الاقتصادية للحد من تداعياتها على الاقتصاد الوطني، وشدد على ضرورة تعزيز المشاريع التنموية في المملكة وضخ تسهيلات وقروض بفوائد تشجيعية لتشجيع الاستثمار والتوسع بالمشاريع القائمة، بالإضافة إلى تطوير مشاريع الطاقة والمياه والعمل على تسويق الأردن سياحياً.

الطباع : الرؤى الملكية تعزز مكانة المملكة كوجهة للاستثمار وبيئة حاضنة للأعمال

قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع "إن الأردن، وبفضل القيادة الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني، استطاع ان يحقق إنجازات اقتصادية واسعة وبات اليوم موطنا للاستثمار والتجارة وبيئة حاضنة للأعمال.

وقال الطباع في بيان صحفي بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية ان الاردن استطاع ، بفضل الجهود والرؤى الملكية السامية إن يكون قادرا على مجاراة الاقتصادات العالمية من خلال توظيف التكنولوجيا في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بناء شبكة علاقات اقتصادية قوية مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية.

وأضاف أن الأردن يرتبط بعدد كبير من اتفاقيات التجارة الحرة مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية، ومن أهمها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية والاتفاقيات الموقعة مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا وسنغافورة وغيرها، الى جانب الانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية.

وبين أن الأردن استطاع إنجاز وتنفيذ العديد من المشاريع الحيوية والاستراتيجية خلال عهد جلالته الميمون، خصوصا في قطاع الطاقة والمياه والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والريادة، مؤكدا أن الأردن يعد محط اهتمام وموطن للاستثمار، لتوفر الأمن والاستقرار ومخزون من الفرص الاقتصادية تتركز بقطاعات حيوية ومشاريع كبرى، وتطوير البنى التحتية وإقامة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، الى جانب المدن الصناعية والمناطق التنموية لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب استثمارات خارجية.

وأشار الى أهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها المملكة في عهد جلالته؛ إذ وصل الناتج المحلي الإجمالي الى أكثر من 36 مليار دينار بالأسعار الجارية خلال العام 2023 ، إلى جانب تجاوز إجمالي الاستثمارات الأجنبية بالأردن 34.7 مليار دينار.

وقال الطباع إن جلالته، ومنذ تسلمه سلطاته الدستورية، وضع الشأن الاقتصادي للمملكة وتحسين معيشة المواطنين اهتماما كبيرا وعلى رأس أولوياته، وترجمت جهوده على أرض الواقع بمشاريع تنموية، رافقها تقدم ملحوظ في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتوجت برؤية التحديث الاقتصادي التي تم إعدادها بالتشاركية بين القطاعين العام والخاص.

وأكد أن الجمعية مستمرة في تطبيق رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني، بإبراز موقع الأردن على خريطة الاستثمار العالمية والترويج للبيئة الاستثمارية الأردنية على الصعيدين العربي والدولي.

وقدم الطباع مجموعة من الإجراءات لدعم وتحفيز الاقتصاد الوطني وتمكينه من مواجهة التحديات والأزمات العالمية، في مقدمتها تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والعمل على إدارتها بشكل مشترك، إضافة الى إنشاء لجان خاصة بالأزمات الاقتصادية للحد من تداعياتها على الاقتصاد الوطني.

وشدد الطباع على ضرورة تعزيز المشاريع التنموية في المملكة وضخ تسهيلات وقروض بفوائد تشجيعية لتشجيع الاستثمار والتوسع بالمشاريع القائمة، بالإضافة الى تطوير مشاريع الطاقة والمياه والعمل على تسويق الأردن سياحياً.

منتدى الأعمال "الأوروبي الأردني" .. نافذة لاستكشاف الفرص وتعزيز التجارة

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ل"الغد" أن منتدى الأعمال بين الاتحاد الأوروبي والأردن سيفتح آفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي والابتكار، وسيجعل الأردن مركز إقليمي رئيسي لبيئة الأعمال في المنطقة، ومحط للأنظار في جذب الاستثمارات وتطوير المشاريع الرائدة في عدة مجالات منها مشاريع النمو الأخضر، والطاقة المتجددة وغيرها، وتعزز الاستثمارات في البنية التحتية الذكية والمستدامة والآمنة على نطاق عالمي، كما سيعزز العلاقات بين الأردن والاتحاد الأوروبي والتي تشهد ازدهارا كبيرا منذ عقد القرن الماضي والذي يعد الاتحاد الأوروبي شريكا في منظومة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي تنتهجها المملكة والدور الذي تؤديه في تحقيق الاستقرار في منطقة تشهد كثيرا من التحديات والصراعات الإقليمية.

وأعرب الطباع أن يساهم المنتدى ببناء الشراكات الاستراتيجية مع الشركات الأوروبية والمشاركة في المعارض الاقتصادية للترويج للمنتجات الوطنية وتعزيز التبادل التجاري والعمل على تسهيل الإجراءات الجمركية والإدارية وتطوير البنية التحتية اللوجستية لتسريع عمليات التصدير، وإنشاء برامج رقابية مشتركة لتذليل العقبات أمام الصناعة الأردنية والامتثال للمعايير البيئية الأوروبية لتعزيز تنافسية المنتجات الأردنية في السوق الأوروبي، حيث شهد حجم التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي انخفاض خلال الربع الأول من هذا العام بما يقارب إلى 721 مليون دينار، مقابل 803 ملايين دينار للفترة المماثلة من العام الماضي.

وأكد الطباع على أهمية العمل على زيادة أعداد السياح الأوروبين إلى الأردن وذلك بتسويقها عالميا على أنها بلد آمنة ومستقرة رغم الظروف الصعبة المحيطة بها في ظل العدوان الغاشم على قطاع غزة، وأن الأردن يتمتع بتاريخ وحضارة عريقة تجذب السياح من كل أقطاب العالم سواء من خلال السياحة العلاجية ام الدينية، أم سياحة المؤتمرات. وأشار الطباع أن الأردن يجمعه شراكات متجددة مع الجوار الجنوبي للاتحاد التي تعزز الشراكات الاقتصادية الاستراتيجية في العديد من المجالات الاقتصادية والاستثمارية والسياحية، حيث يعد الأردن أول دولة في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي تتفاوض وتتبنى مجموعة جديدة من أولويات الشراكة بما في ذلك الحوكمة والتحول الأخضر والتنمية البشرية.

الطباع: الأردن يتمتع ببيئة استثمارية جاذبة وآمنة واقتصاد حر مفتوح

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل رئيسي على عدة قطاعات منها السياحة والخدمات والصناعة وغيرها من القطاعات التي تعد الحجر الأساسي لنمو الاقتصاد الوطني، ويتمتع بفرص استثمارية واعدة كالسياحة وتكنولوجيا المعلومات، التعدين، الزراعة والصناعات الغذائية والخدمات، كما يتمتع الأردن ببيئة استثمارية جاذبة وآمنة، كما أن الموقع الاستراتيجي للمملكة والبيئة السياسية المستقرة والاقتصاد الحر المفتوح جعلت الأردن بيئة خصبة للاستثمار على صعيد المنطقة والإقليم، وأشار الطباع أن بالرغم من التحديات الجيوسياسية التي تؤثر على استقرار المملكة إلا ان الاقتصاد الأردني لديه منعة قوية وخبرة طويلة في تجاوز التحديات وجعل الاقتصاد الوطني اقتصاد مرن لا يتأثر بالتحديات.

وأكد الطباع أن الاستثمار يعد ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني وهو المحرك الأساسي له، وأن ضعف الآليات الترويجية للاستثمار تشكل عاملا رئيسيا في إعاقة عجلة النمو الاقتصادي واستقرار القطاعات الاقتصادية في ظل المنافسة القوية في المنطقة، فلا بد من تعزيز آليات ترويج الاستثمار في المملكة من خلال إعادة هيكلة شاملة للسياسات والإجراءات التي تحد من استقطاب المستثمرين إلى المملكة، بحيث تكون أكثر جاذبية وفعالية في تحفيز التوجيه الاستثماري، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وتقديم حوافز ملموسة للمستثمرين، مما يعزز الثقة ويجذب رأس المال، حيث أن تعزيز آليات الترويج للاستثمار في الأردن يتطلب جهدًا مشتركًا بين القطاعين العام والخاص، من خلال اعتماد سياسات شفافة ومحفزة، وتحقيق هذه التغييرات سيسهم بشكل كبير في تحسين البيئة الاستثمارية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في المملكة.

وأشار الطباع أن دعم وتحفيز المستثمر المحلي ضرورة ملحة في رفد القطاعات الاقتصادية والذي يعد المستثمر المحلي العامل الرئيسي لجذب المستثمر الأجنبي إلى المملكة، مؤكدا على ضرورة تكثيف جهود بتجاوز كل التعقيدات التي يواجهها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي عند البدء بإقامة مشروعه من حيث الموافقات المبدئية والنهائية والتراخيص، وأهمية ان تكون واضحة ومستقرة ومبنية على الثقة المتبادلة.

رجال الاعمال تحيي الجهود الأمنية في التصدي للعمليات الإرهابية

أشادت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بجهود الأجهزة الأمنية والعسكرية في التصدي للعمليات الإرهابية والتعامل معها بكل حرفية ومهنية في منطقتي ماركا الجنوبية وأبوعلندا والتي حالت دون وقوع أضرار بشرية أومادية، وأعرب رجال الأعمال، في بيان صادر عنها اليوم الأربعاء، عن الدور البطولي التي قام بها الجيش العربي الأردني والأجهزة الأمنية في مواجهة التحديات والأخطار التي تهدد الأمن القومي للوطن، مؤكدين وقوفهم حول القيادة الهاشمية والالتفاف خلف القائد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على جهود الأجهزة الأمنية المبذولة في حماية الأمن القومي الأردني والتصدي لأي عملية إرهابية أو أية محاولات تخريبية لتنفيذ مخططات إرهابية تؤثر على أمن واستقرار المملكة، مؤكداً أن أمن واستقرار المملكة في ظل القيادة الهاشمية فوق كل اعتبار ويجب اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة في وجه كل من تسول له نفسه في زعزعة أمن المملكة ونظامه، وأن رجال الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة هم الدرع الحصين في مواجهة كل أشكال التحديات والمخاطر الأمنية لضمان استقرار أمن المملكة والحفاظ على النسيج الداخلي والخارجي للمجتمع الأردني، حيث يقدمون أرواحهم فداء للوطن، ووعي المواطن وإدراكه على حساسية الوضع المتعلق بالمنطقة.

وبينت الجمعية أن أمن واستقرار المملكة هي مسؤولية الجميع، وأن أية محاولات للعبث بأمن واستقرار المملكة هي محاولة فاشلة لن تزيدنا إلا قوة ومنعة وصلابة والتفافا حول جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله، فالحفاظ على أمن واستقرار الوطن هي من الثوابت الوطنية المترسخة خاصة في ظل الظروف الإقليمية المشتعلة والعدو المتربص من حولنا.

مع استمرار العدوان الصهيوني .. السياحة والتجارة والاستثمار أكبر المتضررين اقتصاديا

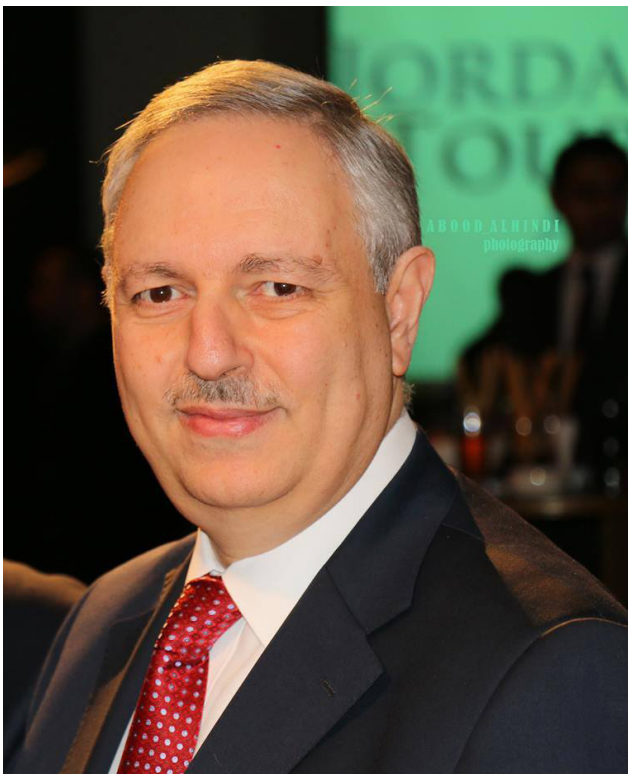

بينما ما يزال الاقتصاد الأردني يعاني تحت وطأة التداعيات الاقتصادية التي خلفتها حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وسط العدوان الصهيوني المستمر على قطاع غزة وجنوب لبنان والضفة الغربية منذ 9 أشهر، يؤكد خبراء أن على الحكومة مضاعفة جهودها تجاه تحفيز النشاط وتقليص الآثار السلبية الناجمة عن حالة الركود.

وقال عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين ميشيل نزال في حديث له مع "الغد" أن "استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أدى إلى تضرر النشاط الاقتصادي المحلي بصورة جلية، لا سيما على قطاعات التجارة والسياحة والاستثمار"، وأضاف "صورة تضرر قطاع التجارة بهذا العدوان تتمثل بتأثر الصادرات والواردات، من خلال تعطل تدفق السلع والبضائع بين الأردن والدول المجاورة، إضافة إلى زيادة التكاليف اللوجستية من ارتفاع تكاليف النقل والشحن نتيجة للاضطرابات التي أفرزتها الحرب على غزة في المنطقة البحر الأحمر".

وعن الضرر الذي لحق بالقطاع السياحي محليا جراء العدوان الغاشم، بين نزال لـ"الغد" أنه يتمثل بانخفاض أعداد السياح الأجانب الوافدين إلى المملكة بنسبة عالية جدا بسبب القلق والخوف من التوترات في المنطقة، بالإضافة لتوقف العديد من رحلات الطيران الى الأردن، علاوة على انخفاض معدلات الحجز في الفنادق وتراجع الإيرادات بشكل عام في القطاع السياحي، وانخفض الدخل السياحي في الأردن، خلال أول خمسة أشهر من العام الحالي، بما نسبته 6.5 % قياسا مع الفترة المقابلة من العام الماضي، لتبلغ قيمته 1.9 مليار دينار، وفق بيانات البنك المركزي، وعزا البنك انخفاض الدخل السياحي في المملكة إلى تراجع أعداد السياح، خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، بنسبة 10 %.

وأكد نزال، أنه كان لهذا العدوان أيضا انعكاسات سلبية على قطاع الاستثمار، وذلك بارتفاع منسوب القلق والتردد لدى المستثمرين، في ظل ما تعانيه المنطقة من عدم استقرار سياسي وأمني، ما يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار، إلى جانب انخفاض عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة نتيجة لتردد المستثمرين وتفضيلهم بيئات استثمارية أكثر استقرارا، وتراجع إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن بنسبة 26 % العام الماضي، ليصل إلى 687 مليون دينار مقارنة مع 928 مليون دينار في العام الذي سبقه.

وأوضح نزال أن لتراجع الأنشطة التجارية والسياحية والاستثمارية مخاطر جمة على الاقتصاد الوطني، كتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، إضافة إلى زيادة معدلات البطالة، نتيجة لتراجع الاستثمارات والمشاريع الجديدة، فضلا عن انخفاض الإيرادات الحكومية وتراجع الإيرادات من الضرائب والرسوم نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي، ويضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف السلع الأساسية وزيادة الأسعار نتيجة لارتفاع تكاليف النقل والشحن، مما أثر بالقوة الشرائية للمواطنين.

ولمواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن استمرار الحرب في غزة وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، دعا نزال إلى ضرورة اتخاذ الحكومة عددا من الخطوات لدعم القطاعات المتضررة، ومنها تسهيل إجراءات الجمارك وتبسيطها وتسريعها لتشجيع تدفق البضائع وتقليل التكاليف اللوجستية، إلى جانب أهمية تنويع الشركاء التجاريين للأردن وتعزيز العلاقات التجارية مع دول أخرى لتقليل الاعتماد على الشركاء التقليديين المتأثرين بالتوترات الإقليمية، كما دعا إلى وجوب تحفيز قطاع السياحة من خلال إطلاق حملات ترويجية دولية موجهة لاستقطاب مجموعات مهتمة لإقامة مؤتمراتها أو لترفيه موظفيها لتسليط الضوء على الأمان والجاذبية السياحية للأردن، فضلا عن ضرورة إطلاق حملة ترويجية خاصة موجهة للأجانب في دول الخليج العربي، وتحسين البنية التحتية للقطاع السياحي وتوفير المزيد من الخدمات للسياح.

وأخيرا، دعا نزال إلى أهمية تشجيع الاستثمار وتقديم حوافز ضريبية ومالية عالية لجذب الاستثمارات المحلية الأجنبية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية لتشجيع إقامة المشاريع الجديدة، إلى جانب ضرورة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم التمويل الميسر لها، وتسريع وتيرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

جمعية رجال الأعمال تطلق موقعها الإلكتروني الجديد

أطلقت جمعية رجال الأعمال الأردنيين موقعها الإلكتروني الرسمي الجديد بعد تحديثه وتطويره بما يسهم في توسيع رقعة جهودها التي تقدمها لخدمة الاقتصاد الوطني ومجتمع الأعمال بالمملكة.

وجاء إطلاق الموقع (**www.jba.com.jo**)، ضمن خطة شاملة أقرها مجلس إدارة الجمعية للاستمرار في تطوير خدماتها ومواكبة أبرز التطورات والتقنيات المستخدمة لتلبية احتياجات رجال الأعمال الأردنيين في الحصول على معلومات حول مختلف القطاعات الاقتصادية.

وحسب بيان للجمعية، جاء إطلاق الموقع بهدف أتاحة الفرصة للمهتمين التعرف على مهام ومسؤوليات الجمعية وأبرز إنجازاتها ونشاطاتها والتقارير والدراسات الاقتصادية والتقارير ومجلات مجتمع الأعمال التي تصدرها بشكل دوري.

واشارت الجمعية إلى أن الموقع يعتبر جزء من رؤيتها لتعزيز الشفافية والتطور لمجتمع الأعمال الأردني، مبينه بانه تم تصميم نوافذ عديدة لعرض المحتوى باللغتين العربية والإنجليزية، إلى جانب محرك بحث متقدم لضمان سهولة التصفح والوصول للمعلومات مع إمكانية التصفح من مختلف الأجهزة الذكية.

وبينت أن الموقع يتيح إمكانية طلب انتساب عضوية للجمعية من قبل رجال الأعمال، فيما يضم أهم الروابط التجارية والاستثمارية التي توفر المعلومات والبيانات والقوانين ذات العلاقة بالاستثمار والفرص المتوفرة با لمملكة .

وأكدت الجمعية أنها على استعداد تام لتلقي أية مقترحات من مستخدمي موقعها الإلكتروني الجديد لغايات التطوير والتحسين والتجويد، او إضافة اية خدمات تصب في مصلحة مجتمع الأعمال والاقتصاد الوطني.

فخورين بإنجازاتنا!

أفضل بنك رقمي لعام 2024

وأفضل تطبيق بنكي لعام 2024

EUROMONEY
AWARDS FOR EXCELLENCE
2024

INTERNATIONAL BUSINESS MAGAZINE
BEST
MOBILE BANKING APP
JORDAN 2024
CAPITAL BANK OF JORDAN

حمّل التطبيق الآن

GET IT ON Google Play
Download on the App Store

كابيتال بنك

@Capitalbankjo
06 5100 220
capitalbank.jo

"رجال الأعمال" تبحث الفرص الاستثمارية بين الأردن والسعودية

بحثت جمعية رجال الأعمال الأردنيين والملحقية التجارية في السفارة السعودية في عمان، آفاق الفرص الاستثمارية والتجارية بين الأردن والسعودية وسبل تعزيزها، وبحسب بيان للجمعية، أكد نائب رئيس الجمعية محمد البلبيسي، أن العلاقات الأردنية السعودية تجمعها علاقات اقتصادية وسياسية متجذرة منذ عقود، مشيرا إلى ضرورة وجود ملحق تجاري في سفارة المملكة العربية السعودية في عمان لتعزيز العلاقات التجارية بين السعودية وعمان، وتسهيل الأنشطة التجارية بين البلدين، وإنشاء منطقة اقتصادية حدودية مشتركة، تساهم في تطوير وإنشاء مشاريع استثمارية مشتركة، لتعزيز التكامل الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لكليهما.

ولفت إلى أهمية تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في العديد من مجالات قطاع النقل البري المتعلقة بالبضائع والركاب، من خلال تسهيل حركة النقل البري وتعزيز حركة التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، واستكمال عمليات الربط الإلكتروني بين المنافذ الجمركية، لتسهيل عملية تبادل المعلومات الجمركية والتفعيل والتحديث المستمر للبيانات، وفتح منافذ ومسارب تجارية أكثر لتسهيل حركة التجارة بين البلدين، وتبسيط عمليات الترانزيت والوقت اللازم لإتمام الإجراءات المطلوبة.

وبين أنه من خلال مذكرة التفاهم التي تجمع بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد الغرف السعودية والتي تم توقيعها بتاريخ 21 شباط 2024، سيتعاون الجانبان في إقامة الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات التي تخدم تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين أعضاء الجانبين وتوثيق سُبل الاتصال والتعارف بينهم وتقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال وتشجيع أعضائهما على المشاركة فيها، واستقبال الوفود التجارية من الجانب الأردني والجانب السعودي.

بدوره، أكد الملحق التجاري في السفارة السعودية في الأردن ولبنان زايد الأسمري، أهمية تعزيز التبادل التجاري بين الأردن والسعودية من خلال تفعيل اللجان القطاعية بالتعاون مع مجلس الأعمال الأردني السعودي ووضع برامج تنفيذية، وتبادل قوائم المستوردين والمصدرين لتسريع عمليات تبادل المعلومات الاستثمارية والاقتصادية إلى جانب التشريعات المتعلقة بالاستثمار والفرص التجارية والصناعية وذلك لتطوير آفاق التعاون الاستثماري المشترك بين البلدين.

ورحب الأسمري بمقترح إنشاء منطقة اقتصادية مشتركة بين الأردن والسعودية وأن يتم طرح ذلك عبر القنوات الرسمية ومجلس الأعمال المشترك، لافتاً إلى ضرورة تطوير مشاريع استثمارية في العديد من المجالات من خلال صندوق الاستثمار السعودي الذي يربط بين أصحاب الأعمال في كلا الجانبين، وأكد أهمية تبادل مقترحات المشاريع التنموية المشتركة والتي تؤسس لتكامل اقتصادي بين البلدين للاستفادة من وجود منافذ حدودية عديدة مشتركة.

بدوره، أكد رئيس مجلس الأعمال السعودي الأردني في مجلس الغرف السعودي الدكتور حمدان السمرين، عمق العلاقة المتأصلة بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومجلس الغرف السعودي، وأن إنشاء منطقة اقتصادية واستثمارية بين الأردن والسعودية يعد نجاحاً وإنجازاً لتعظيم العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين البلدين.

مجلس الأعمال السعودي الأردني يطلع على مشاريع "رؤية عمان"

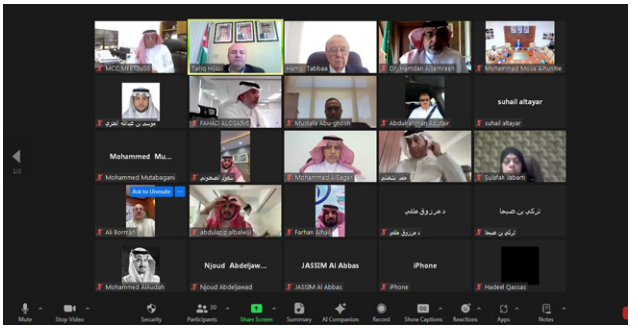

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مساء امس الاثنين، لقاء "عن بعد" بين أمانة عمان ومجلس الأعمال السعودي – الأردني لترويج المشروعات الاستثمارية في"رؤية عمان" ،وبحث تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الأردن والسعودية ضمن رؤية عمان.

وأكد أمين عمان يوسف الشواربة أن العلاقات الأردنية السعودية مميزة، ويجمع بينهما تعاون اقتصادي واستثماري قوي، موضحا أن شركة " رؤية عمان للاستثمار والتطوير" جاءت بهدف توفير فرص نوعية للمستثمرين تسهم بتنويع أصولهم واستثماراتهم لتحقيق عوائد عالية.

ولفت إلى أن "رؤية عمان تعد ذراع الاستثمار والتطوير لأمانة عمان الكبرى وتقدم العديد من الفرص الاستثمارية في الأراضي والأصول وحقوق الاستثمار للمستثمرين الذين يرغبون بتنفيذ مشروعات ناجحة تسهم في نهضة العاصمة والمملكة.

وأوضح أن الهدف الاستراتيجي للأمانة هو تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص في تطوير المشروعات التي ترفد مدينة عمان بغض النظر عن التحديات الاقتصادية التي تمر بها المملكة.

وأكد الشواربة أن المملكة تتمتع ببيئة استثمارية تشجيعية من خلال قانون البيئة الاستثمارية و العطاءات التي تطرحها أمانة عمان والتي تعزز المشروعات التنموية، لافتا لمشروع المدينة الذكية والذي يعد من أكبر المشروعات التي تعمل عليها أمانة عمان في تطوير مدينة عمان بحيث تصبح مدينة ذكية حيث تبدأ من العاصمة عمان وتنتقل إلى جميع مناطق المملكة.

بدوره، أكد رئيس الجمعية حمدي الطباع أن مدينة عمان تعد واحدة من أبرز المدن العربية تقدماً على مستوى الشرق الأوسط في العديد من القطاعات الاقتصادية والتي تجعلها جاذبة للاستثمارات والسياحة لتمتعها ببيئة آمنة ومستقرة ومتطورة بالرغم من التحديات والصعوبات المحيطة بالمنطقة.

وولفت إلى أن مدينة عمان حازت على المرتبة العاشرة على مستوى الإقليم في مؤشر المدن الذكية لعام 2024، وجاء ذلك نتيجة تحسن أدائها في جميع المؤشرات الفرعية ضمن محوري البنية التحتية، والتكنولوجيا، والتي ترفد مدينة عمان إلى العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي ، وحققت مدينة عمان تقدما ملحوظاً في قطاع النقل والخدمات اللوجستية والتي عززت البنية التحتية للمدينة وسهلت حركة النقل بشكل عام.

وأشار إلى أن مدينة عمان تضم العديد من الفرص الاستثمارية التي تلبي حاجات

السوق والمستثمرين، والتي ستفتح آفاقا جديدة في الارتقاء بالعلاقات التجارية والاستثمارية بين الأردن والسعودية والذي يتحقق بتوفير المزيد من فرص التعاون البناء بين مجتمعي الأعمال، مبينا أن السعودية تعد شريكاً حقيقياً في تنفيذ برامج التنمية وإقامة المشروعات الاستثمارية بالمملكة

ورأى الطباع أن تطوير المشروعات الاستثمارية لكلا البلدين في العديد من القطاعات الاقتصادية يتطلب تشجيع الشركات الأردنية والسعودية على الاستثمار المشترك في هذه المشروعات بتوسيع نطاق الإنتاج، ودعم التصدير المشترك والعمل على تشجيع بناء استراتيجيات تسويق مشتركة بين البلدين.

من جهته، أشار رئيس مجلس الأعمال الأردني – السعودي في اتحاد الغرف السعودية حمدان السمرين إلى أن العلاقات الأردنية السعودية تاريخية ومتجذرة على مختلف المستويات، مضيفا أن الرؤى السعودية والأردنية مشتركة في عدة مجالات وأهمها في الجانب الاستثماري والتجاري.

وأكد أن الجانب السعودي مهتم بالإطلاع على الفرص الاستثمارية في الأردن وتعزيز الشراكة مع أمانة عمان بالإطلاع على أبرز المشروعات الاستثمارية في مدينة عمان، ويسعى الجانب السعودي إلى تعزيز التعاون في تطوير وتنمية الفرص الاستثمارية في الأردن وإقامة شراكات استراتيجية مع الجانب الأردني.

من جانبه، قدم المدير التنفيذي لرؤية عمان مصطفى أبو غوش عرضا حول أبرز وأهم المشروعات الاستثمارية في "رؤية عمان"، حيث تم تطوير 50 فرصة استثمارية للمرحلة الأولى من خلال دراسات التصميم المبدئي، والأحكام التنظيمية وضوابط التصميم، ودراسات الجدوى المالية وتقدير الكلفة لبعض المشروعات.

وبين بأنه تم توقيع 30 اتفاقية تطوير مع مستثمرين ومطورين عقاريين بقيمة 80 مليون دينار، منها 17 مشروعا تحت التنفيذ و١٥ مشروعا بإنتظار الموافقة على التراخيص، مستعرضا آلية تطوير المشروعات في رؤية عمان وخريطة طريق المستثمر.

ومن ضمن مصفوفة تطوير المشروعات، حسب ابوغوش، يوجد 4 مشروعات تلبية لاحتياجات المدينة، و37 مشروعات صغيرة ومتوسطة (تلبية لاحتياجات السوق) و 3 مشروعات تطوير حضري، ومن أهم المشروعات التي تجمع رؤية عمان والصندوق السعودي الأردني للاستثمار هو مشروع الرعاية الصحية SJIF، ومشروع أبراج Black Iris بالتعاون مع شركة السوسنة السوداء لإدارة العقارات.

إلى ذلك ، اوضح مدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي أن اللقاء جاء لعرض الفرص الاستثمارية في مشروعات رؤية عمان، حيث تم وضع آلية للتواصل ومتابعة رغبات المستثمرين السعوديين في تلك الفرص، والاستعداد لتقديم التسهيلات اللازمة الممكنة.

اقتصاديون: القطاع الخاص شريك استراتيجي في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى

الطباع : إسناد المشروعات الكبرى للقطاع الخاص

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين لوكالة الأنباء (بترا) أن مشروع الناقل الوطني هو من أهم مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي التي تعمل الحكومة عليها لرفد الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستدامة الذاتية والمالية وتكون إحدى الركائز لسد الفجوة الاقتصادية والمائية بين ما هو مطلوب وما هو متوافر من كميات المياه لخدمة المواطنين، كما أكد أن إقامة المشاريع الوطنية بالاعتماد على القطاع الخاص يقلل من الاعتماد على المصادر الخارجية، أيضاً أصبح هناك حاجة ملحة لهذه المشاريع في ظل التحديات الجيوسياسية حيث أصبحت أزمة المياه في الأردن جزءًا من محاولات إخضاعه لسياسات وتحديات لا ترغب المملكة باتخاذها.

وأكد الطباع أن مشروع الناقل الوطني كان مقترن أن يكون مشروع وطني بامتياز يعزز الشراكة بين القطاع العام والخاص للمساهمة في إنشاء أحد أهم المشاريع الاستثمارية إلا أن الحكومة تجاوزت القطاع الخاص الأردني وفضلت القطاع الخاص الأجنبي وذلك باختيار شركة "ميريديام سويز" المناقص المفضَّل لمشروع الناقل الوطني للمياه، حيث بذل القطاع الخاص جهود مكثفة مع أصحاب القرار بإنشاء شركة وطنية للمشروع بالشراكة مع الحكومة بتوفير منح وقروض للمشروع كما ذكر رئيس الوزراء، وأشار أن الحكومة لم تكن بقدر عالي من الشفافية للإفصاح عن تفاصيل كاملة عن الشركة المؤهلة من ناحية الملائة المالية والفنية، أيضاً لم تفصح عن الكلفة التقديرية للمشروع من قبل هذه الشركة، والتي ستشكل عبء على خزينة الدولة بإضافة دين جديد إلى الدين العام والذي ارتفع خلال النصف الأول من هذا العام إلى 42.5 مليار دينار، مما كان ينبغي تجزئة العطاء على مرحلتين بشكل منفصل من خلال تشغيل مشروع تحلية بكل توابعه من قبل شركات أجنبية مؤهلة، وتشغيل مشروع نقل المياه المحلاه بخطوط وأنانيب ومحطات ضخ يوزع ما بين الحكومة وشركات أردنية محلية مما سيخفض من تكلفة المشروع وتعزز مساهمة الرأس المال الوطني والقدرات والإمكانات والخبرات المحلية القادرة على تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي.

وأشار الطباع أن من سيتحمل أيضاً كلفة المشروع المُكلفة من قبل شركة الأجنبية هو المواطن وذلك برفع سعر متر المياه على القوة الشرائية للمواطن، فعندما يتوزع العطاء على شركات أردنية محلية تكون تكلفة متر المياه أقل بكثير على المواطن من تكلفة الشركة الأجنبية، وبين الطباع أن إقامة مشاريع مائية وطنية بالتشارك مع القطاع الخاص الأردني يقلل من الاعتماد على التعاملات الخارجية، وأصبحت ملحة للتصدي للانتقادات التي تتعرض لها المملكة، حيث يُربطها البعض بالقضايا الإقليمية، لذا علينا أن نقيم مشاريع اقتصادية وطنية لتحقيق الحرية الاقتصادية والمالية.

الأطر والتحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في انجاز مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي

الدكتور ماهر المحروق

مدير عام جمعية البنوك في الأردن

تعتبر رؤية التحديث الاقتصادي الخارطة الوطنية لتطوير الاقتصاد الوطني وأحد ركائز الإصلاح الشامل في المملكة للعشر سنوات القادمة، والتي جاءت استجابةً للرسالة الملكية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وشمولية هي مضاعفة فرص العمل، وتوسيع الطبقة الوسطى، ورفع مستوى المعيشة وصولاً الى نوعية حياة أفضل للمواطنين. وهي أهداف رئيسية تعالج كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني.

وقد حظيت رؤية التحديث الاقتصادي والبرنامج التنفيذي المنبثق عنها باهتمام ومتابعة مباشرة من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم، مما أعطى زخماً كبيراً ودفعة فعالة للاستمرار بالتنفيذ وتجاوز المعيقات والتعاون المشترك بين كافة الجهات لتحقيق الرؤية.

وبعد مضي عام ونصف تقريباً على إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي، تشير التقارير الى وجود جملة من النتائج الإيجابية في جانب تنفيذ المستهدفات ضمن البرنامج التنفيذي للأعوام 2023 - 2025. ففي عام 2023 ومن 97 أولوية مستهدفة للتنفيذ تم تنفيذ 78 أولوية، وفي النصف الأول من هذا العام تم انجاز ١٩ أولوية من أصل 75 أولوية مستهدفة للعام 2024.

الرؤية بلورت دوراً واضحا للقطاع الخاص في التنفيذ، وخصوصاً في ضوء تحديد استثمارات بحوالي 32 مليار دينار من القطاع الخاص. فضلاً عن أن الرؤية فتحت المحال واسعاً أمام المضي قدماً في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال مشاريع شراكة تقدر قيمتها بحوالي 10 مليار دينار.

وفي ضوء محدودية للموارد، والظروف الاقتصادية والسياسية الإقليمية وآثارها على المجريات المالية العامة خصوصاً، والاقتصاد على وجه العموم. فلا بد من إعادة توجيه الموارد إلى محاور وقنوات تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، وتحفز الاقتصاد بصورة أكبر، وتخلق فرص للنمو وتساهم في تنفيذ رؤية

التحديث الاقتصادي. ومشاريع الشراكة مع القطاع الخاص من شأنها خلق حيز مالي مناسب يساعد في تعزيز الانفاق الرأسمالي والانفاق على مشاريع ذات مردود وعوائد للاقتصاد خصوصاً في قطاعات مثل الصحة والتعليم، وبحيث يكون القطاع الخاص قادراً على مواكبة التغيير والاستجابة للتطورات المتسارعة في هذه القطاعات بما يجعلها قادرة على تقديم خدمات مميزة للمواطنين.

التوجيهات الملكية جاءت في عدة مناسبات لتؤكد على ضرورة تسريع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي ضوء الحيز المالي المتاح والضغوطات التي تتحملها الموازنة، فإن السير قدماً بمشاريع الشراكة أصبح ضرورة ملحة، وخصوصاً في المشاريع ذات البعد الاستراتيجي.

وبالرغم من إنجاز التشريعات والانظمة الاستثمارية الهادفة لتحسين بيئة الاستثمار والأعمال في المملكة، والتي تتوائم مع مبادرات ومستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، إلا أن المطلوب هو تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص، والعمل بشكل أكبر لمعالجة التحديات القائمة. وهناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تمكّن القطاع الخاص من المساهمة بفعالية أكبر في تلك المشاريع، وفي مقدمتها تبسيط الإجراءات، وتقصير فترة الموافقات، وتسهيل الوصول إلى التراخيص اللازمة للمشروعات، مع الحفاظ على البيئة التشريعية مستقرة وشفافة تحمي حقوق المستثمرين. إضافة الى أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال نماذج الشراكة التي توزع المخاطر وتوفر الدعم الحكومي وخصوصاً في المجالات ذات الأولوية. كما من المهم التركيز على التطورات التكنولوجية الحاصلة والعمل على الاستفادة منها في المجالات الحكومية والسعي الى توفير فرص استثمارية ذات جدوى وعائد اقتصادي واضح.

ان التحديات المتواجدة يمكن ان تتحول الى فرص إذا تم التعاطي معها بالشكل الملائم وبمد جسور التعاون المشترك، وفي ذات الوقت قد تكون مؤشراً لاعتبار الظروف سبباً لضعف التنفيذ، حيث تبقى الهمم العالية والرغبة للتطبيق هي العنوان الأساسي لتحقيق التشابك الإيجابي بين القطاعين العام والخاص.

مشاريع الشراكة ليست دعماً من القطاع الخاص للحكومة، وليست امتيازاً تمنحه الحكومة للقطاع الخاص، وإنما هي شراكة هادفة يستفيد منها طرفي الشراكة وتنعكس في النهاية على الخدمات المقدمة للمواطنين. ولا بد أن يكون هذا المفهوم هو الإطار الناظم لمشاريع الشراكة، مع ضرورة أن تقود الحكومة هذه الجهود، بحيث تتولى زمام المبادرة في تحديد وتوجيه مشاريع الشراكة والسعي الحثيث لجذب واستقطاب القطاع الخاص للمشاريع ذات الأولوية وتشجيعه على الدخول فيها.

رجال الأعمال تعزز آفاق العلاقات الاقتصادية مع تايوان

استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة الممثل المقيم في المكتب الاقتصادي والثقافي لتايبيه (تايوان) لدى المملكة السيد علي ينج، والملحق الثقافي والاقتصادي في المكتب الاقتصادي والثقافي لتايبيه (تايوان) السيد آدم يو لن، في مقر الجمعية، لبحث آفاق التعاون المشترك بين الطرفين على المستوى الاقتصادي والاستثماري والتجاري بما يساهم في تعزيز العلاقات الثنائية.

وفي بيان صادر عن الجمعية، أكد الطباع على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الأردن وتايوان، وأشار إلى أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بين مجتمعي الأعمال في كلا الجانبين لرفد المشاريع الاستثمارية بما يصب في مصلحة الطرفين، وتعزيز الاستثمارات التايوانية المحدودة في الاردن في العديد من القطاعات الاقتصادية، حيث تتمتع المملكة ببيئة استثمارية متطورة وآمنة تتيح فرص للمستثمرين التايوانيين للاستثمار في مشاريع تنموية كبرى، وتعزيز التبادل التجاري بين الجانبين والعمل على زيادة الصادرات الأردنية إلى السوق التايواني.

من جانبه، أكد ينج أن العلاقات الأردنية التايوانية تشهد تطوراً ملحوظا في الفترة الأخيرة، وأكد أن بلاده على استعداد أن تقدم الدعم اللازم لتحقيق نجاح المشاريع المشتركة بين الأردن وتايوان والعمل على تشجيع الاستثمار في الأردن، حيث أن الاستثمارات التايوانية في منطقة شرق آسيا من الاستثمارات الهامة ويتطلع إلى زيادة الاستثمارات التايوانية في الأردن ، وأشار على أهمية الصناعات التي يتطلع لها في الأردن خاصة الصناعات الذكية والمدن الذكية والطاقة المتجددة والتي تحتاج إلى إدخال الذكاء الاصطناعي، كما لفت أن الأردن يمتلك موارد بشرية مؤهلة خاصة في قطاع الهندسة والذكاء

الاصطناعي بما يعزز المشاريع الاستثمارية في هذا المجال، وأشار ينج على أهمية زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين والعمل على تذليل التحديات التي تواجه التجارة بين الأردن وتايوان.

وبحث أعضاء مجلس الإدارة عدداً من القضايا التي تهم مجتمع الأعمال الأردني من أهمها التأكيد على أهمية تفعيل دور اللجان القطاعية المشتركة وتكثيف لقاءات القطاع الخاص بين كلا الجانبين، إضافة إلى تعزيز الفرص الاستثمارية التايوانية في المملكة خاصة في قطاع الصناعة والرعاية الطبية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من الخبرات التايوانية في رفد المشاريع وتطويرها، وأكد الأعضاء على أهمية دور الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية الاستثمارية بين الأردن وتايوان، كما وثمنوا دور المكتب الثقافي والاقتصادي لتايبيه (تايوان) لتعزيزها العلاقات المشتركة بين الجانبين في مختلف المجالات.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وتايوان بلغ ما يقارب 275 مليون دولار خلال عام 2023، حيث شكلت الصادرات ما يقارب 33.3 مليون دولار، بينما شكلت المستوردات ما يقارب 242 مليون دولار.

وقد حضر اللقاء من أعضاء مجلس الإدراة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، المهندس عبدالرحيم البقاعي، ميشيل نزال، صلاح البيطار، أيمن علاونة، المهندس عبدالرحمن أبو طير والمدير العام للجمعية طارق حجازي.

رجال الاعمال تعزز العلاقات الاقتصادية مع الفلبين

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع مع السفير الفلبيني لدى المملكة سانتوس ولفريدو العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الاردن والفلبين بحضور القنصل أنجيلي بايويمو ونائبتها ستيلا ماري وأعضاء مجلس إدارة الجمعية، المهندس عبد الرحيم البقاعي وأيمن علاونة ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

وبحسب بيان للجمعية اليوم الثلاثاء، أكد الطباع خلال اللقاء، أهمية اكتشاف الفرص الاستثمارية الواعدة في البلدين حيث تتمتع المملكة ببيئة استثمارية آمنة وجاذبة للمستثمرين، وتشهد في الوقت الحالي مشاريع تنموية كبرى على الصعيدين المحلي والإقليمي، الأمر الذي يتيح العديد من الفرص للمستثمرين الفلبينيين للاستثمار فيها.

وأضاف، أن الجمعية تتطلع إلى توسيع الاستثمارات مع الفلبين وجذب المستثمرين الفلبينيين إلى المملكة، لافتا الى أن الجمعية تسعى إلى تأسيس مجلس أعمال أردني فلبيني لتعزيز التعاون بين مجتمع الأعمال الأردني والفلبيني، حيث أسست الجمعية 36 مجلس أعمال عربي ودولي.

وأشار الطباع الى أن الأردن يتمتع بحصانة تجارية واستثمارية من خلال توقيعه اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من الدول العربية والعالمية ما ساهم في زيادة حجم التبادل التجاري وإزالة بعض الحواجز أمام التجارة والاستثمار مع العديد من الدول، مبينا أن الجمعية تسعى إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن والفلبين وزيادة الصادرات الأردنية إلى السوق الفلبيني، حيث أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ضعيف ولا يرقى إلى مستوى العلاقات الصديقة التي تجمع البلدين.

من جهته، أكد السفير الفلبيني، عمق العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية التي

تجمع الأردن والفلبين منذ 48 عاما، مبينا أن حجم التجارة بين الأردن والفلبين لا يلبي الطموح، وتسعى السفارة إلى زيادة حجم التجارة وزيادة الفرص التصديرية غير المستغلة بين البلدين، وتذليل المعيقات التجارية التي تحد من زيادة الصادرات الأردنية إلى الفلبين، وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وأشار الى أهمية وضع برنامج لقاءات وزيارات مكثف بين مجتمعي الأعمال في القطاع الخاص في كلا الجانبين، وتعزيز فرص التعاون الاقتصادي من خلال الشراكة مع جمعية رجال الأعمال الفلبينين، لافتا إلى أن الأردن يتمتع ببيئة آمنة ومستقرة للسياحة والاستثمار وجاذبة للمستثمرين في العديد من المجالات الاقتصادية خاصة قطاع السياحة والزراعة والذكاء الاصطناعي.

وعرض السفير خلال اللقاء لفرص الاستثمار في الفلبين، معربا عن أمله بإقامة مشاريع تنموية كبرى على الصعيد الإقليمي والعالمي.

بدوره، أشار البقاعي، إلى أن الأردن من الدول المتقدمة في استخدامات الطاقة المتجددة التي تعتبر متطلبا أساسيا لإنتاج الهيدروجين الأخضر وتصديره إلى دول العالم، بالاضافة إلى مشاريع السياحة العلاجية حيث تتمتع المملكة بتقدمها العلمي في المجال الطبي، وامتلاكها أدوات متطورة وكوادر طبية على درجة عالية من الكفاءة.

من جانبه، أكد علاونة ضرورة تسهيل المبادلات المالية بين البلدين لما لذلك من تأثير على زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين.

يذكر أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والفلبين بلغ حوالي 13.6 مليون دولار خلال عام 2023، شكلت الصادرات منه 8.1 مليون دولار، والمستوردات 5.5 مليون دولار.

الطباع: الهند شريك استراتيجي اقتصادي للأردن

استقبل رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع السفير الأردني المعين حديثا لدى الهند السيد يوسف عبدالغني، في مقر الجمعية، لبحث وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين وبحث فرص جديدة للشراكة الاقتصادية والاستثمارية، بحضور أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبدالرحيم البقاعي وأيمن علاونة، والمدير العام لجمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي.

وفي بيان صدر عن الجمعية، أكد الطباع على أهمية تعزيز التبادل الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الأردن والهند، وأشار إلى ضرورة السعي لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الهندية للمملكة وايجاد شراكات استراتيجية على الصعيد التجاري والاستثماري بين البلدين، وعرض قائمة الفرص الاستثمارية في المملكة للمستثمرين الهنود بالعديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة، والمزايا والحوافز التي تضمنها قانون البيئة الاستثمارية، ولفت الطباع إلى الفعاليات الاقتصادية المشتركة بين الجمعية وسفارة الهند في المملكة والتي ساهمت في رفد وتعزيز العلاقات الأردنية الهندية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثماري والثقافي حيث تخللت توقيع مذكرات تعاون مع مؤسسات هندية وتأسيس مجلس أعمال مشترك مع منتدى الأعمال الهندي العالمي في عام 2023.

من جانبه، عبر عبد الغني عن جهود الجمعية المتواصل في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المملكة والهند، وأكد أن السفارة الأردنية في الهند على استعداد دائم لدعم هذه الجهود، والتزامها بتعزيز التعاون الثنائي في المجال الاستثماري والترويج للفرص الاستثمارية في المملكة، وأشار إلى جهود القطاع الخاص في المملكة والذي يلعب دور هام في تطوير الاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمارات وتوفير فرص العمل، مؤكدا استعداد السفارة لتوفير كل الدعم والتسهيلات لأي جهد يبذل لتعزيز علاقات المملكة الاقتصادية مع الهند.

وأكد الطباع على أهمية تعزيز التبادل التجاري بين البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2023 مايقارب 3.3 مليار دولار مقارنة مع 3.2 مليار دولار في عام 2022، وشكلت الصادرات الأردنية إلى الهند مايقارب 1.7 مليار دولار بينما شكلت المستوردات من الهند مايقارب 1.6 مليار دولار في عام 2023.

سـبل تعزيـز الاسـتثمار فـي العقبـة

السيد صلاح الدين البيطار

عضو مجلس إدارة

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

تتغير الظروف الاقتصادية العالمية بشكل مستمر نتيجة للعديد من العوامل منها التقدم التكنولوجي والتغيرات السياسية والأزمات الاقتصادية وغيرها من العوامل مما يستوجب على المناطق الاقتصادية الخاصة أن تتكيف لتتناسب وتوائم بيئة الأعمال المتغيرة والتغيرات الاقتصادية التي استجدت فالمنظور التقليدي الذي يعتمد على الجمع بين الحوافز الضريبية والحلول العقارية للمستثمرين أصبح منظوراً قديماً لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ولايواكب المتغيرات والاتجاهات الحديثة ممايوجب عليها أن تبدأ عملية الموائمة بين الدور الذي من الممكن أن تقدمه ضمن عملية الإنتاج التكاملية على المستوى الوطني وكذلك العمليات الخارجية على المستوى الإقليمي.

أنطلقت العقبة الاقتصادية منذ بدايتها بكل فعالية ونشاط وبرؤية ملكية سامية ودعم غير محدود لتكون بوابة الأردن نحو الاقتصاد العالمي ومحركاً تنموياً اقتصادياً متكاملاً متعدد الأنشطة تجارياً واستثمارياً وسياحياً وصناعياً، حيث يمتزج بها الموقع الاستراتيجي جغرافياً وتوفر البنية التحتية وموجوداتها الطبيعية والبشرية، وكمركز نقل إقليمي متعدد الوسائط، وحققت نجاحات وقفزات نوعية من حيث تضاعف حجم الاستثمارات الأجنبية وعدد ونشاط الشركات المسجلة، ومنحت استقلالية القرار مع تفويضها الصلاحيات الكاملة لصلاحيات الحكومة لتكون نموذجاً إداريا يتمتع بالمرونة وسرعة الاستجابة في اتخاذ القرارات، إلا أن استقلالية قرارها وصلاحياتها اعتبرها بعض الحكوميين بأنها خارج نطاق السيطرة وخارج نطاق الحكومة المركزية وهذه من أكبر المعضلات التي واجهتها المنطقة وعلى فترات عديدة، والتي بالتالي أبطئت من وتيرة تقدمها وتطورها وأفقدتها فعاليتها وحدت من تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني حيث لم يكن التدخل الحكومي دائماً في صالح المنطقة فالتدخل المبالغ فيه تسبب بتعطيل وبطء تقدمها وفقدت العقبة مرجعيتها وقرارها المستقل وشخصيتها الإعتبارية.

وخلال هذه التدخلات السلبية لبعض الحكومات المركزية عانت من عدم استقرار القوانين والأنظمة واستقرار تعديلها لا لتجويدها وإنما بسحب بعض الصلاحيات والامتيازات التي منحت للمستثمرين كخدمة النافذة الواحدة كمرجعية واحدة

إلى مرجعيات متعددة كدائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودائرة الجمارك العام، بعد إن كانت صلاحيات هذه الدوائر ممنوحة كاملا لسلطة منطقة العقبة، أضف إلى ذلك تمويل بعض مواردها الرئيسية إلى الحكومة المركزية مما أضعف من قدرتها على التطور وتحقيق أهدافها ولم تنجح السلطة ولا الحكومة في تحقيق التوازن بين الرقابة السياسية الكافية والتحرر من البيروقراطية المعطلة.

ونحن هنا بحاجة إلى إعادة صياغة الأهداف الرئيسية التي أنشئت على أساسها المنطقة، ومدى ملائمة المزايا والمحفزات المقدمة مع متطلبات المستثمرين في مختلف القطاعات الاقتصادية والأنشطة والصناعات الجديدة الناشئة التي أصبحت محركات للعولمة الاقتصادية، فيلزمنا وضع استراتيجيات قطاعية نوعية متجددة أكثر استهدافاً لدفع النمو الاقتصادي والمجتمعي وهذا يقودنا إلى استحداث هيكل تنظيمي بقدرات وكفاءات متميزة على مستوى الإدارة العليا وإعادة تفعيل استقلالية إدارة المنطقة من خلال اختيار إدارة حقيقية كفؤة تعمل وفق منهجية وديناميكية ورؤية تقوم بوضع الخطط والاستراتيجيات ومتابعة إنجاز الأعمال ورقمنتها بالكامل، وليس بمتابعة الأعمال اليومية التي تقوم الإدارة الوسطى بها، وهنا يأتي دور تحسين أداء وجودة الكوادر الإدارية والفنية وتفويضها الصلاحيات المناسبة لإنجاز سير الأعمال اليومية وتوحيد مرجعية الجهة التي سيتعامل معها المستثمرين بشكل يومي لإعادة الفعالية التشغيلية بإجراءات ووقت معالجة أقصر، ولا يجب أن يغيب عنا هنا وجوب إشراك القطاع اخاص وممثليهم من القطاعات الرئيسية والحيوية بالمشاركة في وضع الخطط الاستراتيجية والقوانين وفي تحمل مسؤولياتهم ومراعاة مصالحهم التي لا تتعارض مع الصالح العام والتي يجب أن ترقى إلى المشاركة الحقيقية الفاعلة في صنع القرار وتطبيقه مما يمنح القرارات حماية وأهلية اقتصادية.

فاليوم أن كنا نبحث عن انطلاقة متجددة للعقبة الاقتصادية، فمتابعة سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني حفظه الله المتواصلة والحقيقية تعطي زخماً ودفعة قوية لمواصلة العمل تقاطعاً مع المؤشرات والنتائج الإيجابية للتصنيف الدولي للاقتصاد الوطني في عدة مؤشرات منها الابتكار والشمولية والإستدامة والمناعة والقوى البشرية والذي سيكون له انعكاس إيجابي على تنافسية المنطقة وعلى الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات وتحسين الفرص الاستثمارية والاقتصادية.

وتمتلك العقبة مكونات تفتح آفاقاً جديدة للتنمية وفرصاً هائلة لتنمية الاقتصاد المحلي واستحداث الوظائف وتوطين الصناعات لتتكامل المنطقة الاقتصادية مع الاقتصاد الوطني، مع إعطاء الأولوية لحسن التوظيف واستخدام مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة في العمليات الصناعية مع تحقيق التوازن البيئي والتقليل من استهلاك المياه مما يعزز التوجهات نحو الاقتصاد الأخضر والذي يقودنا إلى تحسين نوعية وجودة الحياة للمواطن والمستثمر والعامل، حيث أن الإنسان هو المستهدف والمحور والمحرك لكل تنمية ونهضة ننشدها.

الطباع يثمن جهود جلالة الملك في تحفيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات

ثمنت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، الجهود الكبيرة الذي يبذلها جلالة الملك عبدالله الثاني لتحفيز الاقتصادي الوطني واستقطاب الاستثمارات، لافتا إلى أهمية زيارة جلالته الأخيرة لمجمع الملك الحسين للأعمال، بحضور سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد.

وقال رئيس الجمعية حمدي الطباع، إن زيارة جلالته، حملت الكثير من الرسائل الاقتصادية التي تشير إلى اهتمامه بتحفيز الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمارات، وتوفير فرص عمل للأردنيين، وتعزيز البيئة الاستثمارية التي من شأنها أن تجعل المملكة حاضنة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال في بيان، إن الملك حث خلال الزيارة على وضع خارطة عمل اقتصادية لضمان سير عمل إنجاز المرحلة الثانية من المجمع والمراحل المقبلة في الوقت المناسب دون تأخير، وأضاف، أن المجمع يمثل أنموذجا ناجحا، ويشكل نقطة استثمارية مهمة في رفد مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعد مركزا مهما لاستقطاب الاستثمارات المحلية والعالمية التي تعمل على دفع عجلة الاقتصاد نحو التطور والتحديث، وتعزز من تطوير البنى التحتية والخدمات العامة للعاصمة عمان.

وبين أهمية إشراك القطاع الخاص في إنجاز وتطوير المراحل المقبلة من المجمع والاستفادة من الخبرات المؤهلة التي يمتلكها أصحاب الأعمال الأردنيون في إنشاء المشاريع التنموية والرائدة محليا وخارجيا، وأشار إلى أن المجمع يمثل نقطة تحول في جعل المملكة حاضنة ذكية للريادة وتطوير الأعمال، وتوفير بيئة للشباب الأردني في توظيف مشاريعهم الاستثمارية الرائدة والمبتكرة على المستوى المحلي والعالمي وهو ما يسعى إليه الملك عبدالله الثاني.

الطباع الإمارات من أبرز المستثمرين الدوليين بالأردن

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع لوكالة " بترا" أن الأردن والإمارات تربطهما علاقات أخوية، أسهمت برفد مشروعات استثمارية مشتركة تصب في مصلحة البلدين وتعود بالنَّفع المشترك على البلدين الشقيقين، إضافة إلى أنها تعد شريكاً حقيقياً في تنفيذ برامج التنمية وإقامة المشروعات الاستثمارية في المملكة.

وقال الطباع إن الإمارات تعد من أبرز المستثمرين الدوليين في قطاعات رئيسية متعددة ضمن الاقتصاد الأردني على مدى السنوات العشر الماضية، مشيراً إلى الصندوق الاستثماري الذي أسسته شركة أبو ظبي القابضة في الأردن، ليسهم بنحو واسع، في تنفيذ استثمارات جديدة في قطاعات اقتصادية مثل النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة، وتسريع العمل في المشروعات قيد الإنشاء، والتي تدخل ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.

وأضاف أن الجمعية تثمن عاليا الجهود التي يبذلها جلالة الملك عبدالله الثاني، لاستقطاب الاستثمارات إلى الأردن، لتوفير فرص عمل، وزيادة الصادرات الأردنية، مؤكدا أن قطاع النقل يعد شريان العمل الاقتصادي، وسينتقل ميناء العقبة نقلة نوعية لربطه بسكة حديد مرتبطة بالمناطق الصناعية المصدرة والتصدير إلى خارج الأردن ما يخفض من تكلفة النقل ويعزز مكانة المنتج الأردني، ويسهم في تحسين الكفاءة اللوجستية والتصديرية في مختلف المجالات، وقطاعات التعدين والسكك الحديدية وغيرها.

ولفت الطباع إلى أن المشروع سيخفف من الضغوط على البنية التحتية البرية التي كانت تستخدمها شركات التعدين، ما سيوفر شبكات طرق برية آمنة للمواطنين، وزيادة حركة التنقل السياحي بين دول المنطقة، معتبرا أن القطاع الخاص في كلا البلدين، عزز من المشروعات التنموية في المملكة وطور عدداً من البرامج والمشروعات التنموية ذات الأولوية ضمن إطار البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، مؤكداً أهمية إشراك القطاع الخاص في تطوير المشروعات الاستثمارية في المملكة، والاستفادة من الخبرات العالمية التي يتمتع بها في رفد المشروعات الاستثمارية والتنموية.

الملك يحدد مسارات الاقتصاد الوطني في كتاب التكليف السامي للحكومة الجديدة

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع لوكالة الأنباء الأردنية "بترا"، أن كتاب التكليف السامي نابع من مواصلة استكمال مسار التحديث الشامل على الصعيد السياسي والإداري والاقتصادي والسعي في تحقيق رؤى التحديث الاقتصادي، والتي ستخضع للمتابعة والتقييم المستمرين، من جلالة الملك شخصيا.

وأشار إلى أن جلالة الملك يسعى دائما لجعل الأردن مركزا إقليميا ودوليا متقدما ومنافسا في المنطقة، ضمن منظومة التعاون الإقليمي وشبكات التجارة الدولية والبنية الاقتصادية، والتركيز على تنفيذ مشاريع استثمارية كبرى وفي مقدمتها المشاريع التنموية خصوصا في قطاع المياه والنقل والطاقة والقطاعات الاقتصادية الواعدة، التي ترفد الاقتصاد الوطني بالنمو والتنمية والاستقرار الاقتصادي، والسعي في انتهاج سياسة "التحوط" دعما وحفاظا على الأمن الغذائي والأمن المائي.

وبين أن جلالة الملك يضع دائما في أولوياته تحسين حياة المواطنين وتعزيز دور الشباب في المجتمع وخفض معدلات البطالة، حيث شدد جلالة الملك في كتاب التكليف على تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي بتوفير مليون فرصة عمل للشباب. وقال إن

جلالة الملك رسم خارطة طريق جديدة للحكومة مبنية على أسس اقتصادية محكمة لاستكمال مسار التحديث الشامل أبرزها الحفاظ على الحصافة المالية والنقدية للمملكة، حيث حققت الأردن إنجازات عظيمة في ظل التحديات الجيوسياسية الراهنة؛ وذلك بفضل الحصافة المالية والنقدية التي تنتهجها المملكة.

وأضاف أن جلالة الملك شدد في كتاب التكليف السامي على تشجيع ريادة الأعمال وجذب الاستثمارات، وذلك من خلال تكثيف الجهود وتهيئة البيئة الحاضنة والممكّنة للاستثمار بما ينعكس على بيئة الأعمال والابتكار وتنافسية الأردن إقليميا وعالميا، ولفت الطباع إلى أهمية تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاع العام والخاص وذلك تنفيذا لكتاب التكليف بإعطاء أولوية الى القطاع الخاص الأردني في تنفيذ مشاريع رؤية التحديث الاقتصاد وفي جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ونوه إلى أن جلالة الملك تطرق إلى أهمية العمل على رفد القطاعات الاقتصادية، أهمها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح المملكة مركزا إقليميا لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى الحكومة أن تولي اهتماما خاصا في توظيف تكنولوجيا المستقبل.

وأكد أن جلالة الملك شدد في كتاب التكليف السامي على ضرورة رفد قطاع السياحة وتعزيز منعتة في مواجهة الظروف والتحديات الإقليمية المحيطة، والعمل على تعزيز قطاع الصناعة، والبنية التحتية والطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر وغيرها من القطاعات الاقتصادية المساهمة في رفد الاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي.

وقال إن القضية الفلسطينية دائما حاضرة في وجدان جلالة الملك، وإن الأردن خير سند لأشقائنا في فلسطين، حيث شدد جلالته في كتاب التكليف على مواصلة الحكومة في تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني والوقوف إلى جانبهم، في ظل العدوان الإسرائيلي الغاشم على أهالي قطاع غزة والضفة الغربية، وأضاف الطباع أن جلالة الملك يسعى دائما لتقديم جميع أشكال الدعم والمساندة لأشقائنا في فلسطين حتى يحصلوا على كامل حقوقهم المشروعة، ودعم صمودهم في وجه الاحتلال الغاشم، وفي حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس من منطلق الوصاية الهاشمية عليها، فهي شرف وأمانة يعتز جلالته بحملها.

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وكبار هيئات الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس . وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها ومنها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعامي 2017 و 2023، وجائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في الأردن للأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي من مجلة World Finance.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل ، مجمّع التأمين الإسلامية (94)
Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
Email: Islamicinsurance@tiic.com.jo
Website: Islamicinsurance.jo

JBA, Indian Ambassador Discuss Strengthening Economic Ties

Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabbaa, discussed with Jordan's Ambassador to India, Yousef Abdul Ghani, ways to enhance economic relations between the two countries.

The discussion, according to a statement on Wednesday, centered on identifying new opportunities for economic and investment partnerships.

Tabbaa emphasized the importance of boosting the two countries' economic, trade, and investment exchanges. He stressed the need to attract more Indian investments to Jordan and establish strategic trade and investment partnerships.

Tabbaa also presented a range of investment opportunities available in Jordan across various promising sectors, outlining the benefits and incentives offered by the Investment Environment Law.

The discussion also emphasized ongoing joint economic initiatives between the association and the Indian Embassy, which have significantly contributed to strengthening Jordanian-Indian relations in economic, trade, investment, and cultural areas. Achievements include the signing of cooperation memorandums with Indian institutions and the establishment of a joint business council with the Global India Business Forum in 2023.

Ambassador Abdul Ghani reaffirmed the embassy's commitment to supporting efforts that enhance Jordanian-Indian relations and promote bilateral investment opportunities. He highlighted the private sector's crucial role in national economic development, investment attraction, and job creation.

Moreover, the ambassador assured that the embassy is prepared to provide all necessary support and facilitation to advance Jordan's economic relations with India.

Trade data for 2023 indicates a total trade volume of approximately $3.3 billion between Jordan and India, up from $3.2 billion in 2022. Jordanian exports to India were valued at about $1.7 billion, while imports from India amounted to nearly $1.6 billion.

Jordan, Philippines explore enhanced economic, investment cooperation

The Jordan Businessmen Association Chairperson, Hamdi Tabbaa, met with the Philippine Ambassador to Jordan, Santos Wilfredo, to discuss the two countries' economic, investment, and trade relations.

In a statement released Tuesday, Tabbaa underscored the importance of exploring promising investment opportunities in both nations. He emphasized that Jordan offers a secure and attractive environment for investors, with significant development projects underway at both local and regional levels, presenting ample opportunities for Filipino investors.

Tabbaa expressed the association's interest in expanding investments with the Philippines and attracting Filipino investors to Jordan. He highlighted plans to establish a Jordanian-Filipino Business Council to strengthen cooperation between the business communities of both nations. The association has already established 36 Arab and international business councils.

Tabbaa also pointed out that Jordan's commercial and investment climate benefits from free trade agreements with numerous Arab and international countries. These agreements have increased trade volumes and removed barriers to trade and investment. However, Tabbaa noted that the current trade volume between Jordan and the Philippines, which stood at approximately $13.6 million in 2023, is insufficient and does not reflect the strong ties between the two nations. Jordan's exports to the Philippines amounted to $8.1 million, while imports from the Philippines totaled $5.5 million.

Wilfredo highlighted the depth of economic and diplomatic relations between Jordan and the Philippines, which have spanned 48 years. He acknowledged that the current trade volume falls short of expectations and expressed the embassy's commitment to enhancing trade and exploring untapped export opportunities.

The ambassador also stressed the importance of addressing trade barriers that limit Jordanian exports to the Philippines and further consolidating economic relations.

Wilfredo suggested the development of an intensive program of meetings and visits between the private sectors of both countries. He also noted Jordan's safe and stable environment, which is attractive to investors, particularly in tourism, agriculture, and artificial intelligence.

During the meeting, the ambassador presented investment opportunities in the Philippines and expressed hope for the establishment of major development projects on regional and global scales.

He specifically highlighted the Smart City initiative as a major project aimed at transforming Amman into a smart city, with plans to extend these developments across the Kingdom.

Hamdi Al-Tabbaa, President of the JBA, commended Amman for its notable advancement in various economic sectors, which enhances its appeal for investment and tourism.

He highlighted Amman's ranking as tenth in the region on the Smart Cities Index 2024, due to improvements in infrastructure and technology, particularly in artificial intelligence and digital transformation.

Al-Tabbaa noted significant progress in the transportation and logistics sectors, which have improved the city's infrastructure and transportation efficiency.

Additionally, he pointed out that Amman offers numerous investment opportunities that cater to market and investor needs, paving the way for enhanced trade and investment relations between Jordan and Saudi Arabia.

He emphasized the importance of joint investments, expanding production, supporting joint exports, and developing marketing strategies between the two countries.

Hamdan Al-Samreen, Chairman of the Jordanian-Saudi Business Council, acknowledged the deep-rooted and historical nature of Jordanian-Saudi relations.

He noted the shared visions in investment and trade sectors and expressed Saudi Arabia's interest in exploring investment opportunities in Jordan.

Al-Samreen stressed the desire to strengthen partnerships with GAM and enhance cooperation in developing and growing investment opportunities in Jordan.

Mustafa Abu Ghosh, Executive Director of Amman Vision, presented an overview of key investment projects under the "Amman Vision."

He reported the development of 50 investment opportunities in the first phase, including preliminary design studies, regulatory provisions, and financial feasibility studies.

Abu Ghosh noted that 30 development agreements have been signed with investors and real estate developers worth JD80 million, with 17 projects currently under implementation and 15 awaiting license approval.

He outlined the project development matrix, including projects addressing city needs, small and medium projects, and urban development initiatives. Notable projects include the SJIF healthcare project and the Black Iris Towers project in collaboration with Black Iris Real Estate Management Company.

Tariq Hijazi, Director General of the JBA, explained that the meeting aimed to present investment opportunities within the Amman Vision projects and to establish a mechanism for ongoing communication with Saudi investors, ensuring that necessary facilities are provided.

Saudi-Jordanian Business Council Explores Investment Opportunities in “Amman Vision” Projects

The Jordanian Businessmen Association (JBA) on Monday hosted a remote meeting between the Greater Amman Municipality (GAM) and the Saudi-Jordanian Business Council.

The purpose was to promote investment projects aligned with the “Amman Vision” and to explore enhanced economic and investment collaboration between Jordan and Saudi Arabia.

In a statement released on Tuesday, Amman Mayor Yousef Shawarbeh emphasized the exceptional nature of Jordanian-Saudi relations, highlighting their strong economic and investment ties.

He elaborated on the role of the Amman Vision Company for Investment and Development in offering high-quality opportunities for investors, aimed at diversifying assets and achieving substantial returns.

Shawarbeh noted that Amman Vision, as the investment and development arm of GAM, provides numerous investment opportunities in land, assets, and investment rights for those interested in successful projects that contribute to the city’s and the Kingdom’s progress.

He reiterated that the municipality’s strategic goal is to strengthen its partnership with the private sector in developing projects that support Amman, despite the Kingdom’s economic challenges.

Furthermore, Shawarbeh underscored the favorable investment climate in the Kingdom, bolstered by the Investment Environment Law and GAM’s tenders, which support development projects.

JBA, South African embassy discuss economic cooperation

The Jordanian Businessmen Association (JBA) and the South African embassy in the Kingdom discussed ways to strengthen bilateral economic relations and new opportunities for economic partnership.

During a meeting held at the embassy on Wednesday, Ambassador of South Africa Tselane Mokuena and JBA President Hamdi Tabbaa discussed South Africa's role in bringing a case against Israeli occupation at the International Court of Justice.

The case addresses the brutal war crimes and genocide against the Palestinian people in Gaza, and South Africa's support for the Palestinian people's resilience in their quest for rights and freedom on their land, and for the independence of the Palestinian state.

Tabbaa proposed establishing a Jordanian-South African Business Council to explore joint cooperation prospects, and enhance and expand partnerships in various investment, trade, and tourism sectors.

He highlighted the need to boost trade exchange between the two countries, which does not currently reflect the depth of their developed relations, by creating a direct commercial shipping line between them.

Tabbaa pointed out Jordan's attractive investment advantages, being a safe and investment-friendly country due to its strategic location in the region.

For her part, Ambassador Mokuena appreciated the diplomatic efforts of King Abdullah in supporting the Palestinian people, stopping Israeli aggression on Gaza, establishing peace in the region, and ending conflicts. She noted that South Africa shares Jordan's stance in defending the rights of the Palestinian people.

Mokuena confirmed her country's commitment to enhancing economic and trade relations with the Kingdom, leveraging Jordan's safe and stable business environment, and looking forward to increasing trade exchange, sharing expertise, transferring technology, providing training and empowerment, making investments and achieving integration in various investment, trade and economic sectors.

The volume of untapped opportunities exceeded $12 million, focusing on the fertiliser and chemical products industries, therapeutic products and medicines, clothing, food products and paper products.

The trade volume between the two countries reached approximately $136 million in 2022, compared to $63 million in 2021.

Trade exchange between Jordan and South Africa (2022-2023)

year	Export Million $	Import Million $	Total trade Million $	Trade balance Million $
2022	37	99.1	136.1	- 62.1
2023	19.2	56.7	75.9	- 37.5

* source: ITC

The most critical Jordanian export to South Africa (2023)	Export value Million $
Inorganic chemicals	7.5
Pharmaceutical products	3.8
Paper and paperboard	2.6

* source: ITC

The most critical Jordanian import from South Africa (2023)	قيمة المستوردات مليون دولار
Vehicles other than railway	7.2
Edible fruit and nuts	6
Wood and articles of wood	1.3

* source: ITC

JBA, Rawandan envoy talk economic cooperation

Jordan Businessmen Association (JBA) and Rwandan Embassy discussed ways to strengthen bilateral economic relations and opportunities for new economic partnership.

During his meeting Tuesday with the Rwandan Ambassador to Amman, Urujeni Bakuramutsa, JBA President, Hamdi Tabba'a, stressed the importance of building "advanced" economic cooperation that achieves common interests.

Tabba'a said this bid comes, in light of the "distinguished" relations at various levels supported and sponsored by the two countries' leadership, represented by His Majesty King Abdullah II's visit to Rwanda last January to sign numerous agreements in the fields of health, science, agriculture and economics.

Tabba'a also stressed the importance of strengthening and expanding partnerships in various fields, especially health care, medicine, agriculture and tourism, and the necessity of enhancing trade exchange and facilitating joint investment opportunities, especially since Jordan enjoys "high" investment advantages and an "attractive" area for investments.

In this regard, he called for presenting existing investment opportunities in Rwanda to Jordanian investors.

Meanwhile, Bakuramutsa stressed the need to expand cooperation horizons in various fields, enhance exchange of expertise, transfer technology and training experience, establish investments and achieve integration in various investment, commercial and economic sectors, as Rwanda is one of the four strongest economies in Africa.

Calling for building on the outcomes of His Majesty King Abdullah II's visit to Rwanda, Bakuramutsa noted the King established "long-term" bilateral economic relations, noting the importance of Jordan's tourism sector, thanks to its civilization and "attractive" tourist sites.

The diplomat noted her country's keenness to strengthen economic and trade relations with the Kingdom, exploit the "safe and stable" business environment in Jordan, and increase trade, especially in the pharmaceutical and information technology industries.

In a statement, JBA said volume of mutual trade exchange reached $1.7 million in 2022, compared to $1.5 million in 2021.

Trade exchange between Jordan and Lebanon (2022-2023)

year	Export Million $	Import Million $	Total trade Million $	Trade balance Million $
2022	111.4	112.6	224	- 1.2
2023	90	94.7	184.7	- 4.7

* source: ITC

The most critical Jordanian export to Lebanon (2023)	Export value Million $
Pharmaceutical products	20.7
Aluminium and articles thereof	11.9
Plastics and articles thereof	8

* source: ITC

The most critical Jordanian import from Lebanon (2023)	قيمة المستوردات مليون دولار
Edible fruit and nuts	11.4
Electrical machinery and equipment	11.3
Cocoa and cocoa preparations	6.9

* source: ITC

JBA, LJBF sign MoU to enhance Jordanian - Lebanese economic ties

Jordan Businessmen Association (JBA) and Lebanese-Jordanian Business Forum (LJBF) on Sunday signed a framework memorandum of understanding (MoU) aimed at strengthening joint cooperation relations to serve and expand horizons of economic ties between the two countries' business community.

The memo, which was signed by JBA Chairman, Hamdi Tabba'a, and LJBF Head, Nassim Dada, also aims to enhance cooperation and exchange expertise in various economic and investment fields between the two countries.

Under the memo, the two sides cooperate to hold events to develop economic relations among their members, provide possible facilitations in this field and team up to encourage and streamline exchange of expertise and information to develop opportunities in various economic sectors and establish strategic partnerships at the local, Arab and regional levels.

The memo also aims to achieve joint cooperation in holding joint meetings, seminars and workshops with businessmen in areas of common interest, and collaboration in preparing mutual studies, research, statistics and reports in various economic fields.

Speaking at the signing ceremony, Tabba'a said Jordanian-Lebanese relations are "historic and strategic," characterized by their "deep-rooted" heritage, which represents a "distinguished" model in pan- Arab action.

Tabba'a also noted importance of joint work to discuss the prospects for investment opportunities, especially in "promising" economic sectors of common interest.

Jordan, he noted, enjoys multiple "attractive" investment privileges that provide investors with a "safe" investment environment, with "numerous" free trade agreements and presence of many free and development zones.

For his part, Dada said the memo will enhance joint cooperation and exchange expertise in various economic and investment fields between the two countries, in light of the several diverse opportunities at the trade and investment levels, which would develop bilateral relations.

Dada noted the LJBF aims to provide a "suitable" environment to consolidate relations among Lebanese and Jordanian business owners and investors, and activate joint trade prospects, primarily promoting goods, services and consultations in several sectors.

Additionally, he said LJBF seeks to provide support and assistance to Lebanese business owners and executives residing in Jordan on their businesses and network them with their Jordanian counterparts to discuss cooperation at all levels.

JBA, JCC organize Jordanian - Palestinian economic meeting

The Jordan Chamber of Commerce (JCC) and the Jordanian Businessmen Association (JBA) organized on Sunday a meeting with representatives of the private sector in both countries on the sidelines of the meetings of the Jordanian-Palestinian Joint Higher Committee.

The representatives discussed enhancing trade cooperation between the two countries and removing all obstacles that prevent the improvement of economic figures between them in order to raise the ceiling of trade exchange and contribute to diversifying the export base, especially in light of the economic and political challenges.

They also discussed activating the memoranda of understanding (MoUs) signed between the two countries in customs, transportation, economic and investment cooperation.

They stressed the need to develop action programs to reduce non-tariff logistical obstacles related to the movement of crossings and the importance of providing a land shipping line with simplified procedures in cooperation with the relevant authorities in order to mutually increase the flow of goods and reduce export costs on the Jordanian side.

They discussed the need to intensify bilateral meetings, receive trade delegations from both sides, sign bilateral cooperation and MoUs that contribute to strengthening economic relations, familiarize both sides with key investment opportunities available in economic sectors of common interest, and hold forums and conferences between the Jordanian and Palestinian business communities to present investment opportunities and establish joint investment projects in each of them, which will support the Palestinian and Jordanian economies in light of the repercussions of the aggression on Gaza.

They called for finding appropriate mechanisms in cooperation with the concerned official bodies to exchange investment and economic bulletins and information, as well as legislation related to investment, commercial and industrial opportunities, as well as laws, regulations and decisions, especially those that regulate import and export operations.

They agreed to form joint sectoral committees from the public and private sectors to exploit untapped export opportunities through which the Jordanian side can export to the Palestinian market in several sectors

JBA calls for developing Jordanian-Turkish economic ties

President of Jordan Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabba'a, called for developing and strengthening Jordanian-Turkish economic cooperation and focusing on "promising" sectors of common interest between the two countries' business communities.

During a JBA-hosted meeting Thursday for the Joint Jordanian-Turkish Business Council, which was established 30 years ago, Tabba'a stressed the necessity of informing the Turkish side of the Kingdom's investment opportunities in various sectors and benefiting from priviliges provided by the new Investment Environment Law.

Tabba'a, who chairs the council on the Jordanian side, said this body contributed to build communication bridges between the two countries' business communities, stressing the need to intensify its activities during 2024 and outline an economic agenda accordingly.

Tabba'a noted bilateral economic relations witnessed "remarkable" development over the past two decades, as there are 542 companies financed with Jordanian capital investing in Türkiye in multiple sectors and contribute directly to Turkish economy.

Meanwhile, he announced Turkish investments in the Kingdom reached $283 million, concentrated in the services, information technology, food industries and infrastructure sectors, expressing hope to increase their volume to meet ambitions.

Locally, Tabba'a said the Kingdom has "value-added" investment opportunities, especially in the sectors of information technology, communications, logistics services, tourism, industry, agriculture and health, which deserve attention from Turkish investors.

For his part, the council's chairman of Turkish side, Levent Berant, stressed keenness of the Turkish business community to strengthen their trade and investment cooperation with Jordan, and increase the two countries' trade exchanges to $1 billion in the coming period.

A joint meeting will be organized in Istanbul to discuss mechanisms for developing the two countries' economic relations and removing obstacles that impede increase in trade exchange to help establish investment partnerships, he pointed out.

Berant called on the Jordanian business community to enhance communication with their Turkish counterparts, stressing joint work to activate the council's role to serve the bilateral economic interests.

The Kingdom's exports to Türkiye during the past year 2023 amounted to approximately $120 million, compared to $788 million in imports.

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association

Year 27 - September 2024

Investment for Future